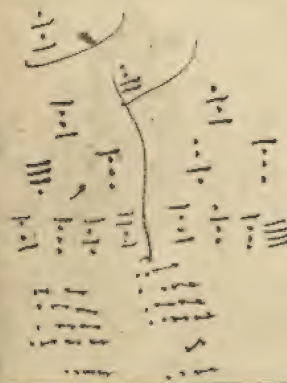


کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۵۴۸

واعتد جميعا فانه ان قدر النقطة الما هو عشرة اعراف ورو عليه ما
 دونها وكان الباقي **وقال** ايضا ما يدين سنة ٦٢٢ قوله في
 الفصل الكلية هي النقطة الما على حقي مفرد بالوضع وهي جنس تحت
 ثلاثة اقسام ان قيل كيف يصح انقسام الى نفسه والباقي غير ذلك
 ان المنقسم للمسيح لانفس النقطة فان المسيحي يصح الملائمة على الاسم والنقل
 والحرف كل واحد على حدة فالتقسيم الجنس المسيحي بالكلية **وقال** ايضا
 حلياً بدني في هذه السنة يجيب ان وهم مترجم اورد على الزعمي سؤالا
 في قوله الكلية هي النقطة الما الى ان قال الموردة الكلية موضوع على واحد
 متعين فكيف يستقيم ان تكون جنسا فالحجاب انه لا يمنع جهة الملائمة
 على الواحد والوجودي من ان يكون جنسا لا يمنع جهة الملائمة لاسان وانما
 على الواحد والوجودي من ان يكون جنسا لان الملائمة بالجنس هو ما يعتد به
 الامر المتعقل لا باعتبار الامر الوجودي فعلى الجنس ما يتعقل ما يتعقل
 فصولا متعده يكون باعتبار كل فصل حقيقة غير الاخرى وان اشتراك في
 الامر الكلي الشامل للجمع المسيحي باعتبار جنس واحد **وقال** ايضا حلياً
 بدني سنة ٦١٨ على قوله في الفصل الكلام هو التركيب في الكلام من
 كلمتين او اكثر على قوله من كلمتين اورد عليه بعينه وهو ان التركيب هو
 حصص ثوب زيد والسيف على ان الملائمة للملكة فان التركيب هو
 صورة ومع ذلك ليس الكلام فلا بد من زيادة استنداد اسمها الى الاخرى
 ويصح بالاستناد افادة الخطاب الى من عرفت في نقل الكلام **وقال** ايضا
 حلياً بدني في هذه السنة مستلحا في مصر الا في اسم الجنس **وقال** ايضا
 الجنس والعلم والمعرفة ان النقطة اما ان يوضع لشيء بعينه او لا فان وضع لشيء



لا يعينه فهو اسم الجنس فحق في تلك الاصل موضع زيد وعرفه لا على جهة
 التعيين والاعمال المبني وكذا كان ما استنبهه وان كان لشيء بعينه فلا يخلو ما
 ان يصح الملائمة على غيره او لا فان لم يمنع الملائمة على غيره فهو العلم وان منع فهو
 المعرفة **وقال** حلياً بدني الزعمي ان يقول في قسم الجنس ما ذكره للمنطق
 من قولهم ما وضع لمسيح لا يمنع الشر كخيه وهو يعني متواظبا وكره ان
 ان يقول ما دل على كونه باعتبار معنى واحد لا يجوز ان لا يكون مستفاد من
 الملائمة لا يستفاد من تلك الملائمة فحق في قوله ما دل على غيره على كل انبيهم
 ولم يكن ان يجعل ما ذكره الا لانه امره حقي والمعنى الذي في هذا لا يذكر
 فيه ثم ليس هو ممن عا في الحقيقة لانه انما ينقطع بان وضع رجل ماضي
 الخارج وباني الزمن يستحيل ان يكون في الخارج في **الاعلام** **وقال** ايضا
 عنه حلياً بدني القسب الذي اشار اليه للمختر في مفصلة كل اسم غير مضافة
 صار علما بالعلية والملا بالعلية مالم يوضع موضع واضع خاص وانما في غير
 صفة امتداد من المصنفات التي ظلت معني صارت اعلاما من حقوقه الكمال
 والموردة والمصاحب لانها لو كانت من تلك المضافات لكانت في مثل قولك
 زيد الكاتب وعرف المصاحب بل هو جارية صفة على ما كانت عليه
 وهذه جوارها في المضافة اذ لو كان لها مع الاعمال محصورة متعده
 فتبقى عليه فلا كان فالوازي في قوله والملا مسمى هذا الملقب على بسطه في
 غير موضع وانما في اصلها بالعلية امتدادا من ان يسمى باسمين
 بالاصنافه لا يقال زيد وعرفه لا عند سوا جوارها للقب بالعلية
 لم يخلب الاشهره فاضل الحقي الى المشهور ليعرفه وحقيقته انهم لا
 يقولون حقة زيد ولا حقة قسب لانك ان اللقب يصح الملائمة على كل ما ذكر



المعلم
 حلياً بدني

المعلم
 حلياً بدني

لوجعلت موضع متعلقين استعمالاً لم يجز ان يكون ذلك حالاً فلو كان الفعل
فيه ثبت لجاز ان توضع موضع ان بني زيد المتعلق الثالث فغير خطأ ان يروى
لجرحه ان قوله لم يرد يدعي ضايعاً لا انما سطره بالاول مع ان المعنى انما
اليه والثاني انه اعتباراً بانه ليس بان الفعل بنو زيد ومعهم ان سائر كلامه
انه لم يقصد له اعتباراً ان الفعل بنو زيد لم يرد في ذلك عنده وهو موضع
الاستشهاد في قوله بنو زيد لانه قال والمركب اما جملة في مثل قوله ثبت لانه
اما ان يرد بنو زيد من قوله بنو زيد الى اول المال بنو زيد فلا يجوز ان يرد الاول
لانه يبقى محذوفاً باعتبار التسمية فيه فيكون من باب تغليب وسكر وهو احد بنو زيد
على جماله محذوف عن الفعل فحين ان يكون من باب المال بنو زيد فيكون جملة على
هذا والجملة انما هي ما يحكى على ما هي عليه في اصل وضعها وانما لم يردت رجلاً
بقوله ان ضرب فلا يجوز ان يقصد الى الضرب ولا فان قصدت الى الضرب قلت
جاء في ضرب فليت ضرباً ومردت با ضرب لاختلاف في ذلك وان لم تقصد الى
الضرب لانه بل حيث بهذا المفعول هو راعته قلت جاء في ضرب ورايت ضرباً
ومردت با ضرب **وقال** ايضا ما لم يرد في الشارع في الفصل بين متعلقين
هذه السنة السلي سلو قية بابت وبابت بها بوجع حتى حجت في اصلها
اود موضع الاستشهاد في قوله ان حجت فانه منقول عن فعل امر وحجت
اسم امرية قبل انما حجت بذكره لانه غلب على كونه قولاً للمفعول المصاحبة
اصحت لثمة الفرق في اوقافه على صلحها في الفصل باستشاده فان
العرب يقولون من يفتي فالارضية في الحكم فكيف جاء حجت وجوابه ان يقال
ان فعله بالي على يفعل وعلى يفعل منهم من يقول ان سبع للفعل مضارع
اتبع ولا فانت فيه محذور ثبت قلت يفعل او يفعل ومنهم من يقول ان

كز

كز استعمال المضارع اتبع والاكت فيه بالخير والمجوز في قوله بوجع
متعلق بالسلي وتقدره السلي سلو قية بوجع هذه البرية بابت السلي
في هذه البرية وبابت بها اي عنها والمضارع السلو قية وقوله في اصلها اود
يعني السلو قية بوجع بالقرعة الاود الموح كانه قال في اصلها السلو قية
عوج وذلك يدل على قوتها **قال** ايضا ما لم يرد في الفصل بوجع
اصحت قال بعض طلبة الاوب ما للمضارع من ان يكون بوجع بوجع اصحت
بكلمها اسم موضع فقال رضي الله عنه لا يجوز لانه لو كان كذلك لم يجر ما ان
يكون من باب تايط سراً ومن باب جعله لاجازة ان يكون من الاول وليس
يجوز بان اتفاق ولا جازة ان يكون من الثاني لان هذا الباب اللغة المضجعة ان
يفعل هذا جعله وباب جعله وصيرت بجعلك نفخ اخر الاول فكان
يجب فتح الثين والاتفاق على كسره فاذل على انه مضارع ومضارعاً له وهو
المضارع **قال** ايضا ما لم يرد في سنة ٦١٨ على قول الشاعر في الفصل
وهو قوله على اطرقة باليات الخيام الا انهم ولا العجى مع الاستشهاد
في قوله اطرقة فانه منقول من فعل الامر وهو امر بوجع وقد أخذ على
المستشهد به والاخذ من اليه في الامور هو انه ساقط في قسم المفعولات
وهو دخل في قسم المركبات فان اطرقة فعل وفاعل فليكن مثل قوله بنو زيد
اذا سمي به باعتبار الضمير وهو في البيت انه يقول عرفني دياراً حتى في
هذا الموضع المعروف بالطرقة في حال كونها باليات خياماً عافيت اناها
وذكره بشقعه بها ووجعته عن اخرها في حال خفاها عنه به او دون
ما فيها من قولهم وبق بها سبياً الا انهم والمضارع لا يولد والآت المبيوت والآيات
بروي منصوباً وهو الصحيح وقد جاء مرفوعاً بالنصب على انه حال من اثار

والعجى عليه على التثنية والواقع على ان يكون البيت مستقلاً في معناه من غير
نظر الى ما قبله فيكون مبتدأ كانه قال على اطرقة من اثاره باليات خياماً او يكون
خبر عن اطرقة وهو ناشئ عن فهم استقلال البيت وقطعاً لتعلقه بانه
وقوله الا انهم ولا العجى ما يرد على ما ليس باليود وجانباً فيطلق
العجى ويحذف منه الى انما بانه على ما هو في مثله اذ كل الفتح حرف
مشدود وبنت فاقية على الوقت فوجب فيه حرف الثاني وان كان حرفاً
صحيحاً فهو في الفعل المشدود ووجه النصب في انهم ظاهر وهو انه مشتق
من كلام موجب مع كونه من غير الجنس فمضى النصب من الوجهين مجزاً
والرفع ضعیف جداً وانما الجاء الوهم فيه من جهة ان القوافي كلها اذا رقت
استقامت اعتدالاً ووزناً على اصل موضعه لانه من التقارب والاصل
للتقارب فعولن فان مررت كلمة كقوله فلما تيم تيم ابن مسرور
فالقامم القوم روي بيا ما فلما روي بمقتضى النابة ظن انه كذلك فالحق
هذا البيت به ووقع من غير فضل وبين لوجه رقة والمصواب ان
يحدو عنه سبب خفي من اصل الجاء وهو الضرب الثالث من ضرب
التقارب في قسم اصل البيت والاعد في مخالفة ذلك الوزن الأصلي لانه
لا يلزم منه ما لا يجوز ولا كتاب مورد حده ما يجوز ان يكتبها با اتفاق
وان كانت شاذة عن اصل غير مدخول لاسيما اذا اضطر الى وجه موجب
واما ان تجاب امر لا يجوز لا ليل من لغة امور صلبة مخالفة لجازة في جاز
باتفاق فذلك ان كان الرفع غير مستقيم والنصب هو المستقيم ووجهه على
شدة ضعفه انه لما كان الخيام في موضع رفع اخرجه نابعة عليه رفعا ثم
استعمل لا انما يعني غير وصف الخيام على الحال كما يرد ما يرد بها عرابها

على ما هو ثابت لها فاذ فتح الخيام لذكره على الجوى عليه وعلى اطرقة على
نحرف ان قلنا ان له تعالفاً باليت الذي قبله وان قطعنا النظر عن تعلق
بجرحه وتقدره من اثاره باليات الخيام مستقراً على اطرقة **قال** ايضا ما لم يرد
في هذه السنة على قول المتن في فانه موضع الجنس باسم غير مستقيم لانه
اما ان يري بانه موضع له باعتبار تسميته بالجنس فليس كذلك فان قوله قتله
اسامة لا يدل على ذلك وما ان يري بانه موضع لكل واحد من اماده فربما
غير مستقيم لان الموضع موضع مراد فيه تبيين وجهه عليه وما ذكره بتقدير
الشيء الواردة على حليته **قال** ايضا ما لم يرد في سنة ٦١٨ على
قول الشاعر في الفصل اذا ما دوا كيسان كانت كقولهم الي الخنداد في
من شيا بهم الرد يصف هؤلاء القوم بان شيوخهم في الفساد اقرب من
شبابهم وموضع الاستشهاد في قوله كيسان وهو علم والذي يدل على انه علم
منعته القرب والعملة تقدر مع الاقوال والنون لا العلمية فوجب ان يكون
علماً لذلك والجاء بالخنداد في قوله الي الخنداد تعلقاً بانه في ولا تعلق كان
لانها تاقصه والاقص لا يتعلق بها الا لانها لا تاقصها على الخنداد
ولما لانها تدل على الخنداد على حليته من اخبارها وتعلقها بالاقص ذهبت
لتعلقها بالخنداد ما علمته بها عن خبر الجملة لا لصلتها عليه وذلك تغير
لوضعها **قال** ايضا ما لم يرد في الشارع في الفصل وهو يد شق في
هذه السنة اذا قال غاو من شيوخ خفصة بها جرب عرت على برب
معناه ان هولاء يقولون الشعر لرد في فنبس الي ذلك ان يكون اما ان يكون
من قبيلهم وقد شتموه وهم اما لانهم يرجعون اليه في اوتون ويثرون
من اشعارهم ويريدانه اذا قال احد من هذه القبيلة شعرهما بون لراش

جيد عند علي وقصد جني به حتى ياتي الذي باسترته وذلك لما تقدم من
 الاحتمال ومن تنوع المتيين وحدث جواب اذا ووجه الاستشهاد في قوله ويرى
 ووجه علم المتأنيث للمعنى والعلية ولا يجوز ان يكون متروكا صرفه للمفردة
 لانه لو كان كذلك لكان منوعا من غير الة وهو لا يجوز بان اتفاق الامر مع الخبر
 فيما اذا كانت فيه علة لعلوه وبما ان لا يكون عن جاني علة ان المتأنيث المعرفي
 مشروط في كونه علة العلية فاذا اقررت انتفاء العلية زال كون المتأنيث مشروط
 لزوال شرطه **وقال ايضا** لما لم يرد في سنة ١٢٠٠ على قوله في الفصل
 ومن الاعلام الامثلة التي يوزن بها في قوله فاعلان الذي اجزاها ووجه المعرفين
 هذه الانفاضة لغرضين احدهما انتفاء المعرفين عن الاصول والنوابع
 فكل ما كان في الموزون اصلا جعلوه في الموزون فآ وعينا ولا اعلي هذا الترتيب
 وكل ما كان زائلا لفظيا به عينه في موضعه في لفظ الموزون فمال ذلك اذا لم
 مضروب ما وزنه قيل فعول كان ذلك لغرضين ان يقال فيه زائدة وضلوه
 وراؤه اصليتان وواو زائدة وباء اصلية والغرض الثاني ان يذكر
 مراد به جميع ما يوزن ليحكم عليه باحكامه الخاصة به كقولهم كل افضل اذا كان
 صفة فانه لا ينفرد بم لا يجوز استعماله اياه من ان يكون للافعال خاصة
 او غيرها فان كان لا فعلي مكره على لفظ الفعل الذي هو وزن له كقولهم
 تفاعل لما يكون من اثنين فصلا ما واستعمل لفظ الفعل وفعل الكثير
 فيكون على صفة الفعل من غير ان يربط لفظي بآء اسمية وان كان لغير
 الاعمال من الاسماء وحدها ومن الاسماء الافعال ما فلا يحل ان يذكر
 موزونه او لا يذكر فان ذكر موزونه معه كان معربا على ما يستحقه بلا خلاف
 ثم هو في حكم المعرف ووجهه الجمع اليه نفسه او الموزونه فيه خلافاً

الفرعي

الفرعي عني انه علم على كل حال فيرجع في ذلك اليه في نفسه فان كان محذرة
 احزى استخرج من المعرف والا فلا وذهب بعضهم اليه في ذلك كوزنه
 ان كان منصرفا حرف وان كان غير منصرف لم يصرف وشبه ذلك قوله وزن
 قايمة فاعلة والفرعي يقول فاعلة غير منصرفة وبعض فاعلة منصرفة
 فوجه ذهب الفرعي انه قد ثبت استعمال هذه الالفاظ اعلا وباسل
 اتفاقهم على قولهم افعل صفة لا تصرف والاولا انه علم باليد المعرف وهذا متفق
 عليه واذا ثبت انه علم فاما ان يكون على نحو الاعلام في زيد وعرو على نحو ما
 في اسماة وعلال لا جازية بل يقال انما لم يرد في الاعلام ترفع المعرف باعيا
 وانما وضعت الجنس واذا وجد ان يكون كوضع اسماة وقد ثبت ان باب رفع
 اسماة كما يطلق على الامر الذي فيهم يصح املا فاعلة على كل واحد من الاحاد
 المجموعه واذا ثبت ذلك كان ما نحن فيه مثله فيرفع املا فاعلة على جنسه بكال
 فيقول افعل صفة لا تصرف ويحل جميع موزونات كقولهم اسماة خبرين
 نقالة في شمل جميع الجنس ويصح املا فاعلة على كل واحد من الاحاد جنسه كقيل
 اسماة لولم يرد في الوجود فذلك يقول وزن قايمة فاعلة فسطحة على قايمة
 علما وان كان واما من الاحاد جنسه فيرفع بكال فاعلة وان كان موزونه
 ولما من الاحاد جنسه ثبت ذلك في اسماة اتفاق وجهه من قال بخلافه
 ان اعلم باب اسماة لانا اضطررنا الى جعلها املا باعيا املا فاعلة على الراجح
 من حيث وجوب حكم العلية فاضطررنا الى تأويله بوجه بعيد اعظم اقبيا
 كلامهم ضرورة ما ثبت في بان حكم العلية وان القياس لظاهره انه لا يثبت
 فيه حكم العلية واذا كان كذلك في باب اسماة محذورا لقياس كان تأويله
 على ذلك الضرر فلا وجه لاجزائنا هذا الباب على خلافه القياس واحتمالنا

الي المتأويل من غير ضرورة حتى على ذلك ثم ترجع الى التقسيم فتقول وان لم يكن
 للافعال ولم يكن الموزون معه فلا يحل ان يكون قد اوقع موزون خاص
 قام مقامه في فعله الا فان كان قد ذكر واقعا موزون فلا خلاف انه مجزى
 مجزى على تقدير وجوده اعلا وبصرف او منع صرف كقولهم من ربنا افضل
 منك وهو متفق عليه ووجهه انه اريد به موزون فوجب ان يجزى مجزاه
 لانه كما لا يربطه والكتابة له فكان اعلا به وان لم يكن على ما ذكرناه فهو
 على ما اتفق عليه من ان الذي هو على هذه الة كقولهم افعل صفة لا تصرف
 وفعلان على غير منفرد وسببه ذلك قال مسيبويه حكاية عن النابلس كل افضل
 اذا كان صفة لا تصرف قال مسيبويه قلت له كيف تصرفه وقد قلت لا
 اصرفه فقال انما تصرفته لانه غير صفة ثم قال بعد ذلك افعل اذا كان
 صفة لا تصرف قال المازني افعل ايضا هنا غير صفة فيجب ان يصرفه لانه
 قال في قوله كل افضل انما تصرفه لانه غير صفة وهذا ايضا غير صفة فيجب ان
 يصرفه والا فتعجب جميع ما قاله قال ابو علي المازني لم يصح لارفع شيئا وانما
 سئل مسيبويه القائل من ذلك لا ارفع ان الموزون اذا كان صفة كانت الة
 صفة لا تصرف لانه اذا قلت من ربنا افضل منك حكاية على ما ذكرناه موزونها
 فلما افعل الخ لعل هذا الوجه الذي سلمتم منه ان يكون للسؤال عنه لانه غير
 منصرف بين لعل ان ما تقدم فيه ما يوجب منع صرفه مشقوق فقال ابو جعفر
 فتبين ان ذلك علم ما اشار اليه لم ينجح ان يبين ان لا تصرفه لان ذلك معلوم في
 ظاهر الالفاظ على ما بينا في التفسير في الة التي هي علمه انه ترفعها
 ولم يرفع عن غير ذلك ولم يرد القائل ان انتفاء الصفة علة في التصريف في كل ورد
 وحده فان ذلك معلوم لا انتفاء الاتفاق فانا انا اطهر بان ان لا يصح من

الوزن

المعرف مع كونه غير صفة وانما قصدنا في ذلك في المحل الخاص ما كان الوزن
 نشأ منه فتقول افعل اذا كان صفة لا تصرف ولا يرفعان يعرف لما تقدم من
 قوله ان كل افضل غير صفة لانه معناه قد جرت فيه علة ان مقتضيان المنع
 المعرف واما العلية ووزن الفعل فوجب ان يكون غير منصرف فتبين بذلك
 انه لا يرفع من باقي الصفة عن قوله كل افضل على سبيل المتبين رفع الهمز عن
 توهيم الوصفية فيه ان يكون كل ليس بصفة منصرفة فقول ابو علي
 المازني لم يصح المازني شيئا تستقيم واراد به ما ذكرناه ولم يبين لانا كاللغة
 عنه ولا شك انه ليس بمجزي من شئ صلب الكتاب في بيته استعمال صفة
 الالفاظ املا فاعلة في قولهم فعلان الذي يوزنه فاعل واهل صفة لا تصرف
 خبر عن قوله فعلان وعن قوله افعل جميعا في المعرف وفي اللفظ لانه ان يكون
 لا اوله وانما ان يكون الثاني في انهما فاعلان الذي يوزنه فاعل لا يرفع
 وافضل صفة لا تصرف كما تقول زيد وعرو قائم وهو جازي اتفاق ولا يستقيم
 ان يقال انه خبر عن الثاني والاول منقطع عنه معني ولفظ لا يقتضي
 بيان استعمال النونين له في كلامهم والخبرين لا يقولون فعلان الذي يوزنه
 فعله ويقتضيه فلا بد من من آخر نرفع اليه لكون قوله لا لا يرفع من صفة
 الي ما ذكرناه فوجب تقديره لانه هو الموجود ولا يتم كذلك فتقول ثم قال
 وزن طلحة واصبح فاعلة وافعل ادعي وغير قولهم وزن طلحة فاعلة وافعل ادعي
 وفي قولهم وزن طلحة فاعلة وافعل فاعلة يحل في فعلان النابلس في قوله
 وقصد به المتبين ان ذلك ايضا علم على ما ذكرناه كما ذكرناه حكاهما تعليلا
 ولذلك طاني بافعل غير منصرف لان فيه شبه علة وزن الفعل والعلية واما
 قوله وزن طلحة فاعلة فتعق عليه في الحكم وان استلقت الفعل في نفسه انما يصح

من العرف المحلية والالتفاتية ومنه عيب غيره انه امتنع من العرف الا وهو
غير منفرد واعلم ان الانفاظ الذي هو في ذاته انقصه بهما من هو وانما
علي اربعة اقسام تارة تكون منفردة وهو من غير منفرد عمل كل فعل الخلق كان مؤثرا
منفردا وقد يكونان غيره من غير منفرد كقولك افعلا اذ كان صفة غيره منفرد
وقد يكون الزمان منفردا والمزمنون بخلافه كقولك اكل افعلا اذ صفة الاكل منفرد
وقد يكون الاشياء بالكل كقولك افعلا اذ كان الياك صفة لا على منفرد وتحت
اذ كان كل واحد منهما في ذاته علان افعلا من العرف وكل منهما لم يكن فيه
علان كان منفردا ولو كان كل المزمنون بالحكم عليان التيقن بذكره باعتبار انبئات
عليه له وجب ان يحكم له عليه بانه غير منفرد وان ذكره على غير ذلك
ان يحكم له بانه منفرد وانما كانت في التركيب على الاربعة الوجوه التي
ذكرناها وقال ايضا صاحب علي قول الشاعر في وصفه سنة ٦١٠
علا من عليم النفا اس ربحه بابيت مناضا لشفرين بيات
فان تصلا زيدا بن بدي فاما افاك السطاه بعذر ميات
وقوله بابيت متعلق بوجه تصدير على راسه في يوم النفا بابيت على معنى
الاستعانة وبان صفة بوجهة السيف واصله ياتي فاعلوه كاعلوا
مدرت فباض وهو منسوب اليه المين واصله في النسبة ايضا لانهم يافوا الحيا
يأتي من فوا الحيا يأتون ويحصل الالف عوضا عن اسم اوله وعلال افعلا
ولذلك لم يعتد برفته لان المباداة النسبة كالم يعتد بها في ثناء فيقول رابيت
ثانيا واما فان اليا يابا النسبة كمال لانه مشتق من المني فليس عليه تقدير
على غير ذلك ثم جعلت الالف عوضا عن اسمي المباداة لان ثانيا الاستعمال الا
بالا فلو كان استعمال الالف صفة ياءه وبغير الف مشبهة ياءه ولو كان

وحيث يعلم يتصور انما يجب ان يكون ثانيا الذكاء لانه قد علم انه من الله فوجب الحكم على البايع بالانذار ولما قلنا ان ذلك في كلامهم في المعذرات ما هو على هذه الزمة الا ما كان متسوبا فوجب ان يحل على ذاك وما يما كان لا في الموضع لا في الزمان اعداها انه متضمن منه النسبة والاخر ان يقال بغيره بعد فعله لانه قد علمه وليس كذلك حتى من ذاك **وقال** ايضا ما على قول النساء في المفضل به حتى في هذه النسبة باعلام الخبر ومن سبها على ان يولد على قصورها موضع استناده في قوله العرو من اسبها متعلق بها على معنى ان هذا الحق وصل بها علة المفعول من الاسير على ان يولد الخاوية وعلى قصورها حتى يجرؤ فاما صفة الابواب فثبت ان تعدد صفة له في صيورها وتعدد من اس ابواب مركبة او حاصلة على قصورها على قصور مركبة العزم المذكورة او صفة فخر اس فثبت ان تعدد صفة لهم فثبت من اس ابواب ثابتون وحاصلون فهو في الاول في موضع خفض وفي الثاني في موضع رفع **وقال** ايضا ما على قول الشاعر في المفضل به حتى في هذه النسبة دلت الوليد بن يزيد بن مبارك في شعره بل انما الخ لخالقة كاهله موضع الاستدلال في قوله يزيد بن الوليد روية العلم وليس روية العزم لان شرط روية العزم ان يكون الثاني متصفا وصفه امرضا كقوله دلت زيد السواد وايضا هو من رويها وهو فليس مقتضا ذلك فهو باين ان يكون بعينه العلم وسيد فعله بعد فعله على انما من باب واصلها على الخ لخالقة لانه لا يقال في مثله مفعول لثالث لان شرط تعدد المفاعيل اختلاف في دعاء الفعل بها لا الزم في ذلك اذا قلت علمت زيدنا درجا فاعلم الاعطاء يزيد عطف متعلقه اليه درجما واذا قلت علمت زيدنا عالما عاقل فاعلم العلم بعالم وعاقول من جعل قوله وانما هذه في فعلت لانها

اصحابه ان يقال ان ابا زيداً عن عاتقته زيد في قوله جاني يريد من الزيد الجاني للغة
 القليلة فيكون قوله يا زيدان مثل قوله يا جيلان ويا زيدون مثل قوله يا زائراً
 الثاني ان يا زيدان الاصل فيه يا ايها الزيدان ويا ايها الزيدون فكان اصل قوله
 يا زيدان يا ايها الرجل ولكن لما كان باب قوله يا ايها الرجل كان حذف الهمزة
 بحرف النون والواو منه الحذف الذي يفتنيه اللام لم يبق قوله يا ايها الزيدان
 محجراً لانه من بابيه والتعبد كنه علاته منه استعارة زيدان كما تنعرج رجل كراهة
 ان يكون الحذف **وقال** ايضا علي بن قولب الساعري في الفصل وهو يدعي
 سنة ٢١٨ وقيل ما نقله الخليل بن ابي عمير في بحران و ابن النضر
 عبد الله ماصفة الخليل بن ابي عمير ولا يروى عنهم الخليل بن ابي عمير ولا غيره من
 منفي فانما هي منافي حكم النسخ الواسع لا ينافي سنة كنه بن جعفر العجلي في
 نارة تالي طرفة المصنف وتارة يقال جاني زيد وعروا وقال ابن ابي ارياب
 الحاقلان وبار الزيدان العلم والعاقلة واثبت اصله في وقت ومضار عبرت
 فاذا اوردت الخليل بن ابي عمير قلت ومثلاً واثبت بالكره فقول ما في تاريخ
 مثل خوف في خفت وقيل طرف وهو عرب تدبر لوان كان الخلاف في كل ما
 اضيف اليه في الكلام هل هو عرب او مبني في الكلام في باب الانشافة هل اصلها
 السكون وفقت تعريبها واصلها في الرفع وكنيت تخفة فافيه خلاف
 ليس في كنه يرام وقد اشترى اليه في الاصل **وقال** ايضا جليل بن شريك
 في هذه السنة علي بن النضر ع في الفصل ان ابن سعد اكرم كنهنا
 ان تمام يكن عتينا او اما الرفع فخطي انه خبر بنو عترة كان له قبل انا
 ابن سعد كان سائلاً فقال ابن حبان بن سعد فقال انما يخص من اكرم
 المحدثين ابا جحزان يكون خبره خبر ولا ينافي لعل قوله انما المصنف

فباطلة لانه صفة لا ين فيتم ان يكون سعدا وليس سعدا اذا هو ابن سعد
 اذ اكتم الضارب بصلاب ولو كان بالاك انما يبدل الكلي فحينئذ يكون مدلوله
 مدلول الاول وانه كان اذ كان وهو بان يكون ابن سعد وانه كان ابن سعد وجب
 ان يكون اكتم سعد وليس سعدا وبل لا يتناول وبطلان البعض ظاهر
 بطلانها او البعض صفة لسعد ولا يجوز ان يكون صفة لان المعنويات لا توصف
 ومن حيث المعنى ايضا ما انتم في **الحرب** وقال ايضا حليا
 به شق في هذه السنة على قوله في الفصل والاسم للمعرب على من نزع استوفى
 حركات الاعراب والشرطين ان قيل انه اراد الاسم للمعرب وورد عليه رجل ومسا
 فان رجلا لا يجمع بغيره بالركب الثالث وساجد مع غيره من قوله **وقال**
 ايضا حليا على قوله الشاعر في الفصل وهو لم تلتفح بفضيل من جاد عدا
 ولم تنق دعدي العلي لم تلتفح راسه تلقيها اي غطاءه ولتفتح المدة ايضا
 فليتها وتلفت المدة بمرطه اي تفتحت به والفتاح ما يتلفح به ومعناه
 ان هذه عندها رطابية وليست كغيره تختفي في الجلب فيه بل لها آثار غيره
 تنشق فيه وتختفي فيه ولا تستر بفضيل من جاد في انما تترك في وسطها
 ونحوها فاعلم على راسها بل كانت تشرى بغيره راسها وانما تلتفح بفضيل
 ما تتركه المديريات ولا انما كانت التفتحات وقيل انه في هذه في شق للابن
 لا في علة ولا في غيره لانها متعقبة والشرطين اللين احل للبعلا لعملا
 يكادون يجرعون الماء ويوصغ الاستسار لظواهر العلي على عليه وهو محلي
 من جلد وبقا في جعله ايضا لابل في **المزروعات** وقال ايضا على
 قوله الشاعر في الفصل وهو وكما مرهارة كان متروها حريه فرفقا
 واستشعره لون مذهب يصفه فيلاصق بالالوان كانا الشيت الى

كان منونه انما كان ظهور الحري فرفقا بالالوان كانا الشيت الى
 واستشعره اي جعله شعرا يرفقا بالالوان واستشعره الثوب اذا جعله يلي
 الجسم وسعى شعرا من ذلك وهو من الاستشعر منه ظاهر **وقال** ايضا
 حليا على قوله الشاعر في الفصل وهو اذا هي لم تستك به عودا ركه **نقل**
 فاستاك به عودا حليا يعني انما يتغير لهما استاك به وهو عود الاراك وهو
 الخشبي وهم في الاستشعر لم تستك به لانه لم يتغير لهما الى ما يتغير ويختار
 من الاشجار فيكون ما يتغير منه لجهود تزيين الاراك **وقال** ايضا حليا
 على قوله الشاعر في الفصل وهو ليك من يد ضاع لخصومه ومختبط
 ما تطلع الطوايح معناه ان هذا المرح الذي هو يزيد كان رجلا عظيما
 يقصد في التصرف في العطا فيقصده الصانع لخصومه لينصر وهو المثل
 اليها ويقصد المختبط ملتطم الطوايح وهو الذي اصابت به شدة السنن
 والطوايح الشدايد يقصد ليدفع عنه بالعطاشة ما يصابه من ذوق فيض
 بالمصر واكتم وما في قوله ما تطلع مصدره ومن البيت الخافية او يعني
 السبيبة فالاولى على ان البيت الاستنباط من الاصله او سبب الاستنباط الاطاعة
وقال ايضا حليا به شق سنة ٦٢٠ على قوله في الفصل لانه الفصول لا
 للاسماء لكن في حكم الاسماء التي هي صفات شق ما يميز عن لانا الاعراب
 لا يستحق لا بعد العقد والتركيب جعل انتفا الاعراب ههنا من اجل انتفا
 سببه وكذا الاسماء في المبنيات ومجركون فانه في ما في منع من الاعراب وهو
 مناسب لما هو في اصل وضعه فاقصم في موجب الجأ وحكمه في امد
 الموضعين بانتفا سبب الاعراب وفي الموضع الاخر عود السبب لانها حكم
 بانتفا الحكم لوجود ما في فذا ثبت وجود السبب ههنا علنا الاسماء ههنا

على انها هي التي قصدها ثم وهو لظواهرها ما اذ اقصم الاسماء ههنا لانتفا
 التي لا تركيب فيه وقصد الاسماء ثم لا لانتفا التي هي باصوت مع تركيب
 مع ان يكون الاول لا انتفا السبب والثاني لوجود المانع وقصد الاسماء
 ههنا كانه الاسماء مع عدم التركيب وقصد ههنا حذو مع وجود التركيب
 فيكون بنا ههنا لا انتفا سبب الاعراب وبنا ههنا وجود المانع فقول
 المتأخر **وقال** ايضا على الفصل في قوله خبرون ولعنوا اهل مكة فاعلم ان
 عده لانه معلوم وذلك انه خبر لبيت في المعنى وما انتم ذكره استغنى
 عنه ههنا انتم **وقال** ايضا في قوله وقد خفي في قديم ان ما لا وان ولنا
 اليه لانه لاجل اني ذكره لانه قد ذكرنا في قوله عليه وهو قوله وجميع ما
 ذكر في خبر المتأخر من احسانه وحواله والشرطه قائم فيه فلو كان الخبر
 محذوفاتارة ومثله لشرعي حال من اصوله ففقد اخذ في قوله ولعله ههنا
 يقع تكمل لولنا الجاه الي ذكره العنبه على ما وقع في كلامهم من هذا الباب
وقال ايضا في قوله صاحب الفصل ان ما لا وان عدا اي جني ان يكون لانتفا
 ان اما لا فقد خفي خبره او لو قد خفي متأخر لم يسبق لان الاسم يفي ذكره
 من غير شرط بخلاف قوله ان زينا وان عدا فانه لو قد خفي او متأخر
 لكان سايقا وامثله في الاول يدل على ذلك **وقال** ايضا حليا على قوله
 الشاعر في الفصل وهو به شق سنة ٦٢٠ ان عللا وان مرعلا وان
 في المسقرة مصقولا استأثر الله بالحق والعدو وفي السلامة
 الرجال معناه انهم يتولون ان لنا حلا في الدنيا وارجع الى الموت وانه في مقي
 من قبلنا يعني موت من نوت مجلة لنا الا اننا نبقى بعدهم وهو غير الاما
وقال ايضا به شق سنة ٦٢٠ على قوله خبر لبيت في المعنى لانا في المعنى لبيت

ولا انما يعني ليس كلاما في الجنس وانما خصه بالاولي بهذا الاسم لان هذه
 هي الموضوعة لانه كما خصها فانما خصها بالي المعنى الذي وضعت لاجله استعمالها
 يعني ليس غير مفعول الاربعة في العربية الفصحى في سعة الكلام لا تقول لا
 رجل في الدار وانما تقول لا رجل في الدار فان كان سورا بعناها الذي هو في
 الجنس وايضا فان لا التي يعني ليس لها سمة ليس وهو شبه قوي وليس
 كذا لان التي في الجنس فانها وان شئت بان ان الله شبه بانها كذا في
 القيص **وقال** ايضا حليا على قوله ولم يزل كل شيء حتى كان تعجل فيه
 رب من كان ان تعجل فيه لا اورد على ان لا تعجل في التذكير فاستشعرنا
 بقول سيبويه وليس بنفي مقصوده وكون وقع خبرا ولين وقد يكون اسم
 لا تربي انه لو كانت لا تعجل في التذكير والمعرفة لكان هذا الكلام جوهريا واذ كان
 كذلك لم نفداه لا تعجل في التذكير **وقال** ايضا حليا على قوله الشاعر في
 الفصل به شق سنة ٦١٨ من صعدن نركبا فان ابن قيس لا ابراح
 اورد على ان لا يعني ليس وبراح اسما وخبره لخصم العلم به اي ليس
 برح حاصله لانا تاربا او استشهده ومعناه انه يصف نفسه بالانجاعة
 والضعف للحرب لما انتم ذكرها في اول القصيدة وهي قوله
 يا بوسن للرب خطب ارضط فاستطعوا
 وفي المرقن موضع اختلاف فيه هل لاقية يعني ليس او التي في الجنس وهو
 قوله ولات حين مناص وقد ذكرناه في الاما في **المصنوعات**
 قوله ذكر المصنوعات للفعول المطلق لم يجد المصنف لانه قد انتم ما ينصر
 به وهو قوله فان لقيه مشعر بفضله والمقصود في خبره انما في الفصل
 فكانه قال هو الاسم الذي فعل ومنها هو فصل المفعول المطلق عن غيره من

هو ما فعله فاعل الفعل المذكور فتقولنا المذكور لصحة ما نحن من قولك كذا في قولك
فانه مفعول لفاعل ولكنه ليس هو المذكور وقوله يسمى مصدر لان الفعل يسمى
عنه هذا مذهب البصريين ان المصدر اصل الخبز منه الفعل والخبز على وزن
وجمعين احدهما تسمية بالمصدر والمصدر في اللغة هو الذي يصدر عنه
تسميته على انه قد صدر عنه الفعل وعلى مذهب الكوفيين كان ينبغي ان
يسمى الفعل مصدرا لم يسم فوله على انه ليس باصل الثاني ان معنى الاشتقاق
وهو ان الخبز ينفطر من لفظة اصل في الواقع في الحروف والاصول والمعنى الثاني
وهذا لا يثبت في المصدر والفعل الا على مذهب البصريين لاننا نقول ان جعلنا
الفعل اصلا فالفعل يدل على حدث وزمان معين فيجب ان يكون المصدر يدل
ايضا على حدث وزمان معين ولا قالوا يقولون ان المصدر يدل على حدث وزمان
معين واذا قلت ان المصدر هو الاصل وهو الذي على حدث مجرد عن الزمان
في الفعل قد ساءلك في هذا المعنى الا على فقد ثبت ان الاصل للمعنى ما ذهب
اليه البصريون اليهم ما دل على ما دل عليه الفعل من الحدث والوقت ما دل
على زيادة ذلك الزيادة تكون في الانواع كقولك ضربت ضربا شديدا وفي
الاعداد كقولك ضربت ضربا مائة وفي وقتي وقولك ضربت بالليل في وقت
ما هو بعينه واذ كان على وزن معين مصدر وعنه مصدر فقولك ضربت ضربا
الاشتقاق لان كلامه في المفعول المطلق ونقطة وقد ذكرنا انه مصدر في
يكون من تقاسم غير مصدر فيكون مصدر وغير مصدر والمحل

فاعل الفعل فهو مصدر باعتبار غير مصدر باعتبار آخر وما قولك رجح التمر
واخر ما قلنا ان في ما كان مذهب صاحب الكتاب انهما هما اسماء ليست
لها افعال في منصوبه انتصابا وانما لم يذكر في المذهب وقد ذهب غيره الى انها
صفات لصاحبها ومنه قوله في المذهب في تقديره رجح الجميع المقصود
فعل هذا يكون المصدر هو المفعول والمفعول واخر ما قلنا ان المصدر
المفعول والمفعول فلا يكون من هذا الباب بل يكون من باب قولك ضربت ضربا
كثيرا فخرجه المصدر والمنصوبه بافعال مفعول على ذلك النوع والمصدر على المصدر
باعتبار ما لا خلاف له وهو جوهري انه لا يجوز ان يكون له افعال ولا جازا فخرجه
فهو القسم الاول وان لم يجوز ان يكون له افعال فلا يجوز ان يكون له فعل من لفظه الاول
كان له فعل من لفظه فهو الثاني وان لم يكن له فعل من لفظه فهو الثالث
فخرجه ما لا يعرف الا بالاسماع وهو الاول من النوع الثاني وطريق الدليل على
الترتيب عن الفعل من هذا القسم اننا نقول هذه الفاظ كثر في كلامهم ولم يبق
الا محذوف فاعلم ان هذا المحذوف هو المصدر الذي لم يكن له فعل من لفظه
كثيرا في بعض المواضع من قوله افعال ولم يبق له فعل من لفظه في بعض المواضع
يجوز ان يكون له افعال واستعمل هذا الدليل في مواضع من هذا المبحث فاعلم ان
فخرجه في هذا قال سيبويه لا يقال افعال استعملها اكثر ما لم يبق له
ايضا واستعملها اكثر من قوله وقال ايضا لا يقال افعال في قوله
استعملها في قوله وهذا كما امور لم يثبت عن القياس لهذا الدليل
وطريق بيانه ما ذكرناه وصاحب هذا النوع الثاني من النوع الثاني الذي هو
انما انت سبيل سبيل وما است لا تلاق ولا ان يثبت في اواخره في معنى
الفتح وتغير اسم لا يصح ان يكون المصدر عنه خبرا وقولنا لا يصح ان يكون المصدر

عنه خبر خبر من قوله ما من بك الا ضرب حسن فانه يجب فيه الرفع
وبما هذا الضابط هو ان وقع موقعا لا يصح ان يكون خبرا بل انما
الخبر غير ولا خبر يصح من حيث المعنى لا الفعل بعينه فقد علمت ان
خصوصية الفعل وفي موضعها باستعمال الانيات بعد ان في لفظه وقولك
لفظ وقع وقع الفعل فاستغنى بالقرينة واللفظ الواقع وقع الفعل
عن اللفظ بالفعل كما استغنى في قوله لولا زيد لكان كذا وبما قوله
ومنه قوله فاما ما بعد وما خلا ضابط هذا ان تقدم جملة تعين تفصيلا
باعتبارها واستغنى باقتضاء التفصيل مع ذكر المصدر بعد ما
ذكر الفعل ويستغنى بلفظها تقدم عن لفظ الفعل فصار قرينة لفظ
فانصب ما تقدم وقوله من حيث الصوت صوت حار واذ الاصراع
صراع النكاح واذ الله قد ذكر في المختار حارب النكاح ضابط هذا ان
تقدم اسم فعل يعني مصدره من حيث قام به وجه مصدره في معناه
فانه ينصب في الوجه الثاني ويستغنى باقتضاء من ذكر اسم الفعل المنسوب عن
الفعل المنسوب لانه قرينة ولفظها تقدم وهل لنا فيه نفس ما تقدم
في قوله مقام الفعل والنائب لم فعل آخر مقدم في خلاف بين الغرضين في
كلامه انه فعل مقدم لان الكلام في تقسيم ما ينصب بفعل واجب في
المتنوع لا خلا لا يكون منصوبا بفعل من قولك اسم فعل منسوب اليه
قام به اما ان يكون غير اسم فعل كقولك اذ الله يد يد الثور واما ان
من ان لا يذكر في موضعها اصلا كقولك اذ الصوت حار وقولنا ان
قام به اما ان يكون كذا فاذا صوت صوت حار ومنه ما يكون كذا
اما الخبر او لفظ التوكيد لغيره ان تقدم جملة يكون معناها باعتبار المصدر

المذكور بعد ما تعدد او التوكيد لنفسه ان تقدم جملة يكون معناها باعتبار
المصدر المذكور بعد ما تعدد وقوله اجلك لا تفعل كذا اصلا لا تفعل كذا
فالجملة بالنسبة اليها جملة عمل الخبر فصار توكيد الخبر ثم اضيف اليها فاعلم ان
صنع الله ثم دخلت هذه الانيات فالانتم تقدمت لاجل الخبز ثم كثر في الاستعمال
حقا استعمال استعمال فاذكاه وقوله بعد الجملة الانشائية كقولك هل
تفعل كذا ولا تفعل كذا والانشائية هي التي لا يعمل مفعولا ولا انما
ومنه ما جاء في ويحيى اليك وسعدك ضابط هذا ان يكون مصدر علم
المعرب مني وجوب حرف الفعل يعلم قياسا وسرنا في قوله فكانهم
ذكره مرتين فاستغنى بذلك عن مصدره عن الفعل انتم اذ قالوا الطريق
الطريق استغنى بالانكشاف عن الفعل فاذا قالوا الطريق لم يستغنى
ومنه ما لا تصرف وهي سبحانه الله ومعاد الله وعركه وفكره الله قال
سيبويه محذوف لا تصرف افعالا استعمال المصدر ولا تقع فاعلم ولا
مفعوله ولا مضاف اليها وقال بعضهم هو افعال مصدر لا يصح ولا يصح لان شرط
كل مصدر فعل يوافقه في معناه ويرتبط به معناه قال سبحانه سبحانه
الله معناه براءة الله وليس التلطف سبحانه الله براءة فلا يستقيم ان يكون
مصدرا له فخرج اذ قال سبحانه الله مثل يعمل اذ قالوا لا يصح ولا يصح
لاحول ولا قوة الا بالله مصدرا ليس له وحول وانما سبحانه الله مصدر الفعل
في معنى البراءة والتقية لانهم لم يكانه برئ الله من السوء براءة وعركه
الله مذهب سيبويه انما منصوبه على المصدر تقديره عركه الله
تغيره عركته وعركه عركه ومعنى التهم وضاع الى قوله وبقي
اسم الله منصوب على ما كان عليه والدليل على ان المصدر هو من فعل

في قول الشاعر عركك الله الاما ذكرت لنا هل كنت تبارنا ايام ذي سلم
فوق عركك الله واذا وقع في موضع عركك ومعناه وجوب ان يكون مصدر
كما كان سقيا مصدر لان الله وذهب عن ان عركك منصوب على ان مفعول
به يفعل فقد لا مصدر لانه قال سارت عركك الله اي سارت حيا نك
الله ومنه سيبويه اولى لا وجه له ما انا انفقنا على ان سقيا لم مصدر
وهذا مثله فيجب ان يكون مصدر الاخران حذوا الفعل المناصب للمصدر
من حذوا الفعل المناصب للمفعول على الاكثر والآخران جعله مصدر لكون
فيه قرينة تدل على الفعل الاخر ان لو كان مفعولا بفعل مصدر لكان نصيب الله
هو الوجه لا ان المفعول الاول للمفعول الحذف والمالم يحدد على ان ليس بفعل
وقوله فعركك الكلام فيه كالكل في عركك الله الا انه لم يأت من قد عركك
الله فعركك الله كاجا من عركك الله عركك الله الا انه لم يأت من قد عركك
بمعني ساءت الله ان يكون صامك وقدرتك بهذا المعنى فيجب ان يكون
مصدر كما كان عركك والخلاف فيه كالخلاف فيه وقد تقدم وجهه من غير
سببويه والوجه الثالث في قوله معناه تتساكاته قال تاتى تتساو جعرا
ان اريد به المخالفة والمعن فليس من هذا لانه يقال يجرى في الماء يجرى
وبعده اذا اختلفت لان هذا باب ليس له فعل من لفظة وان اريد بتسا
ويجوز ان يكون من هذا الباب وهو المصنوع وانه وبغية المعنى فيجوز ان
قال فيجوز تعبير قوله وقد يجرى اسماء غير مصادر كانه يجري بمعنى يقول
غير مصدر انما ليست جارية على افعال كالانطلاق الجارية على اطلاق وقوله
ذلك يجري بمعنى انما منصوب على انما مصدر وباعتبار ان ما هو من في هذا
المحل المحذور من المعنى الذي يعلم فاعل الفعل المذكور لا يجوز ان يمار الفعل هو وانما

ذو

ذكرها في هذا الفصل باعتبار وجوب اخبار الفعل والافتقار ذكرها في الفصل
الاول باعتبار ما فعله فاعل في قوله من غير سببويه المفعول وقوله
تبارنا اي تبارنا في الاجسام بالاصالة والتمكيم اذا قال لا يخطو بل الله المتكلم
اصلا فعني تبارنا عسا وخيبة فقد قصد به ما عني نفس فيجوز ان يكون
نصبه على المصدر لانه يجوز ان يمار فعله وجعلنا مثله قوله تعالى انك
معناه دهيا وخيبة فهو موضع لمعني فعل فيجب ان يكون مصدر وقوله
هنا يعني انما صفاته في الاصل من غير التاكيد التي قام بها المعنى لان
في هذا المحل استعملت المعاني انفسا ففي هذا صلا وباعتبار ان في الاصل
للتاكيد التي قام بها المعنى فيجوز ان يسمي اسم فاعل من قوله هنا ومن وقاما
اسم فاعل من قام وقاما اسم فاعل من فعل الا انك اذا قلت هتيا لك الظفر
لم تكن الا اليه لك الظفر وقد وقع هنا وقع الفعل وهو الذي يعني بالمصدر
فاذا قلت اقاما وقد قد اناس فهو قام مقام قوله انتم فيجوز ان يكون
مصدر وان كان اسما ليس قوله فكلوه هتيا من هذا القبيل فانما احسن
بالاصالة وانما جاءت تحت المصدر لكونه في قوله الكافيا واللامر تاتي
صفات حذوا موصوفا وقيم المصنعة مقاما وقوله ومن انما المصدر ليس
هنا من قياس باب التاكيد وانما هو ان يقرنه ذات عليه فقولك اظنه
هي الاخرى قال لا على الفاعل كقوله تعالى اعدوا له اقارب للتقوى فالضهير
الصلوات والعدا له عليه فاما ما عني من قوله في الموضع والموضع واجهه الوارث
مناوة كما عني قوله الله مستحبا باسطنا اوصارنا ايلما المصنعة واجهه
الوارث من اجل ان ياتي ان بوجه هذا وذلك ان الضمير في واجهه ضمير المصدر
المؤكد يحمل تقديره جعل جعله وبعث بعض الناس يقول انه ضمير المقدم ذكره

ما عني من الاسماج والابصار وغيرها وهذا باطل من حيث اللفظ والمعنى
اما اللفظ فلان المقدم ذكره جميع والمعنى يفرق وكيف يكون ضمير المقدم
بل لو كان ضميرها كان يقول واجهه او واجهه من اما المعنى فكيف
يستقيم ان يقال واجهه ما عني من ما عني ونورث الوارث منا فوجه
على هذا ما ذكره صاحب الكتاب من الاحتمال والتقابل بان المعنى ير الاسماج
والابصار وغيرها ان ذلك غير ما سمنه من حيث اللفظ والمعنى ايضا اما اللفظ
ففيجب ان يكون الضمير وان كان مفردا ويكون قد عركك الله اي اجعل لك
المقدم ذكره وكيف لا يكون وقد قال تعالى ومن ائتمت الخيل والاشغال تغتزون
منه سكران ويرقا من قوله وان لكم في الايام لعبرة لتسمكوا في بطونهم
وقوله لا فاق من ولا يكره ان يبي ذلك فاق الضمير مفرد والمجاعة ومعنى
وقد حكى ان الابعاد سأل روية عن قوله فيها خطو من سواد وبلق
كانه في الجسم توليع المبحق فقال كيف يقول كانه ولا يخجل ان يري الخطو
فعل كانه او السواد او البلق فعل كانه فاقال اردت ذلك ويكاف واما قوله
ان يكون الاسماج وغيرها مقصودا بالاعمال من حيث المعنى فطلب استحباب
بها وبالاستعانة بها ملازمة الى اخره فبقيت كانه من عادة الوارث
ملازمة لموروثه عند الموت وقد حصل ما ذكرناه بتجوز الاحتمالين
والتمديد على الاول واجهه الوارث مستقرا منا فيكون مستقرا المفعول الثاني
على الاحتمال الاخر يكون الوارث هو المفعول الثاني والضمير المفعول الاول
قال به من سنة ٢٤٤٢ علي قول صاحب الفصل عركك الله
وقد عركك الله في ما عني لانه اذا ثبت ان الواضع الله تعالى وثبت ان من
لغة العرب لفظا بطلق على انما لم ينجح الي ان من الشرح لثبوت الله

هو الواضع وان كانا في الواضع العرب واحد واجهه لم يكن اطلاق اللفظ
لجواز ان يطلو على البلي ما يقع المشع بعد دعوته اختلافه **وقال**
ايضا في قوله في المصدر فاما الضمير هتيا صلا ان يكون ضمير الضمير جملة من
مبتدأ وخبر فكان القياس ان ياتي بها على ما كانت عليه في هذا سببها
اذا كانت في الاصل الشيء ثم نقلت عن ذلك الاصل لم نقل على ما كانت عليه
وكذلك قوله كانه فاه الي في اصله قوله في الايام ما كان استعماله لم يغير
مناوة وغلب ذلك فيه حتى صار يفرق منه مناوة امج قطع النكر من مفردات
الجملة باعتبار الاستناد اجرة مجرى المفرد في اعرابه باعتبار ان ذلك فاه
لفيه لما عني استعماله في معنى المنة والدي حتى يصير التركيب فيه نسبيا
نسبا اجرة مجرى المفرد الذي صار بالانكسار كعادته في اعرابه لانه الاول اعرابه
وصار الثاني كانه جاز مجرور من تحته كقولنا باجته بلا يبد وبعث لاشاة
ساة ودعها وكذا ما استعمله وهذا ما يكلم عليه نحو من المعنى وانما
قال قال صاحب الكتاب المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل
انما بقوله يقع عليه فعل الفاعل ما يتعلق به فعل الفاعل اي بياننا انما يقع به
فعل الفاعل ثم هذا يتعلق قد يكون امر موصوفا وقد يكون امر موصوفا والمفعول
في قوله اعله ضمير القول الذي هو المبحق او انتم المفعول من القول وقوله ومنه
قوله كالمعرج بعد انصبوب بفعل قد يحذف كونه في كلامه قاست الكثر
لاستعماله ياء على هذا المعنى مقام القرينة لانه على المحذوف لا يري الا في قوله
عبد الله يفهم منه انك قدمت يا عبد الله لك في ما عني الله في كلامه فصار
الكثرة فتشعر بالجدوا استعمالا كالاخرين في الحاشية والمقابلة ولولا ذلك لم يجز
ان يقول كالمعرج ويجوز في قوله كالمعرج اوجه من الاعراب اعرابه ان يكون

رجلا هو المفعول ويكون قوله كالهم ما بنا أول مثل رجل الهم فيكون ويجعل
أحد هاتين حصة لثقة فقلت فينتصب على الحال ويكون الهمزة روية الخبر
فيكون فعلا ثانيا وما بنا أول ما رأيت مثل روية اليوم أي روية مثل
روية الهم حرف الموصوف وأثبت الحصة مقامه ثم حرف المضاف وأقدم
المضاف إليه مقامه فيكون منصوبا على المصدر والروية روية المعين
لأنه لا يستقيم أن يكون مفعولا لخالفته وخلافه المعنى ويجوز أن يكون
رجلاين لما في قوله كالهم من الأيام ويكون الهم نفسه هو المفعول
مثل قوله على الفرق مثلنا زيدا العقل أن يكون للثلثين بعينه غير قوله
زيدا وكذلك لما انفرد قوله مثل الهم المجرى وغيره غير رجل كل ما تقدم
من الأصناف في قوله كالهم رجلا يصح في قوله كالهم مطلقا وبالطلب ما خلا
وجها واحدا وهو الخبر فإنه بمنعزلان قوله والطلب معطوف على قوله
مطلوبا والمعطوف بحرف المعنى لما يكون على ما انتفى لاجل ما يعلى بالمعنى
وكالهم هو المعنى المطلق فلا يستقيم أن يكون معطوفا **قال** المصنف
باللام إماما **قال** هو إمام منه المنداد والمنجاة أنانية يقصد
بها إباحة الحرف للمصلحة تتبين من مخالطه بأحد الحرفين **قال** هو المنداد
هو الهم المخاطب **قال** اختلقت في تقدير هاجرة ففهم من يقول أصلها يا
أريلا وأضي أو ما استبد به فيأخذ هو الحرف وضعه دليلنا لأننا لا نلها
كما وضعت الحرف ودليلنا على أنانية الاستعظام ولجأنا منهم من العقل **قال**
المقدم والهم مفعول بذكر الفعل وقال بعضهم باسم الفعل والشيء مقدر
وهو ضعيف لأن من جلت حروف هذا الحرف وليس له اسم الفعل والشيء مقدر
حرف واحد وأيضا إذا سماه الاختلال مثل المنداد كقولك هيأت وروية

بن سیدنا ابی جعفر
مجتبی عن محمد بن یحیی

وهو يعلم انما الفعل المضارع وهو محلى بالمضارع لا يستعمل كالأول والابستعمل
ذلك مع مضارع كلاما وانما ليدل على ذلك بالذهب على انهم وجب تقدير الفعل العلم
بأنه فعل والمضارع عليه فوجب تقديره بالفاعل والمفعول والمفعول بالانواع علم
في هذا ما لا يشك في كلامهم فخره كثيرا كثيرا المحاولة عنه وحارته يا متفتحة
فذلك الفعل المحذوف فلم يجرها فيها وبينه ثم ان المضارع منصوب لفظا
ومنصوب بحال لانه منصوب من حيث المحل على انهم من انما هي المضموم
ويشترط ان يكون مفعولا معرفة غير وثقة عليه لام الحروف الف التثنية ونحو
الشبهة بالمضارع من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما من حيث اللفظ فلا انه
مضرد ومن حيث المعنى هو ان خطاب واصل الخطاب ان يكون بالضمائر
ولا يتم وضعها من الالفاظ الفاعلة من متع الصفات التي علموا علموا انهم ينادون
في القالب الخائب عين العين فلو وضعوا المضارع مفعولا لم يجر على ما سأل
انه المنداحي فعدلوا الى الالفاظ الفاعلة لخص من هي لتعجب به وبترفع به
اللبس وبني على حركة اما العرب من التقا امكنين في كثير من الالفاظ كسيد
وعمر وحملت البراق على ما والاعرض البناجول المضي عارضا بالاول
المعارضة وهي الحركة الفاضل الى الاكس وبني على الضم لانهم ولو بنوه على الفتح
لا لبس بالعرب اذ وضعه نصب ولو بنوه على كسر لا لبس بالمخالف
الى ان الحكم عند هذا ما هي كثيرة فبنوه على الضم ليرتفع هذا اللبس
وقال ايضا في قول الشاعر في الفصل فيراك اما اعرضت فبطلت
تداعي من تحت رائي ان لا تلتقي اجزا ان يكون مخففة من الثقلة ويجوز
ان يكون مشددة لان قوله فبطلت فيه معنى القول اي ما في قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا بغيره والطير الاولى ان يكون من هذا الباب لان باب المفعول

معه قليل حقان بعضهم لم يجوزوا لاسماع الاقياس وهذا الباب على قيسا
كثيرا لعل على الاكثر **قال** توابع المتأدي للضم غير التاجع **قال**
صاحب الكتاب اذا اوردت حلت على لفظ واحد ذكر بعض التوابع ههنا
باعتبار حكم ثبت لاجل متأدي مخصوص لان ذكره في المتن لانه اورد اما
التوابع واحكامها من حيث كونها توابع فوضعه صاحب التوابع وبسط هذا
الحكم ان يكون المتوسع متأدي مضوا غير مضم وان يكون التاجع مضوا غير مضم
ولا مضطوفا ما يجمع دخول حرف المتأدي اما لكونه متأدي فليحصل اللفظ
والموضع وما لكونه مضوا فليتحقق مخالفة اللفظ والموضع وما لكونه غير مضم
فلانه اذا كان مضم كان المتوسع هو المقصود بالابتداء لم تمت فيه العرب الرفع
وحركة بالحرارة التي كانت تكون له لو بعوض اليندا وقد اجاز بعض النحويين
فيه الوجهين فعلى هذا لا يحتاج الى قيد مجزبه وقوله اذا اوردت اعمت اذن
ان تكون مصنفة لانها اذا كانت مصنفة لم يكن فيها الا المنسوب من جفقات
اعرابها بالرفع المائل اجملا مجزبي المتأدي مستقدي دخول حرف المتأدي عليها
واما اذا كانت مصنفة استقي هذا التعديدها وانتم ضمير او قولنا غير مبدل
لانها اذا كانت مبدلا لان في حكم تكرير الحاصل فانه موجود في حكم مضاهي
مستقل فوجب ضمها وقولنا غير مضطوفا ما يجمع دخول حرف المتأدي لانه
اذا اجمع دخول حرف المتأدي فيه فادخله لان حكمه حكم نفسه وبعري مجزبي
البدل وما لفظا على لانه اقسام قسم مجزبي بالادغام هذا لا يجوز على
سوى الابطاع بوضعه كقولك جاتي بهذا الاعتقاد وبعبه لان اللفظ اصل
في الابداع لا اعتداده اذ لا شبهة له بالعرب وقسم طرا في الثاني محل
مخصوص كالتأدي للضم والمخفي بالان في الجنس فحق تاجع هذا وجهان

الاجرة على الموضع وهو القياس لانه مبني فلا اعتداد بلفظه فيما سلك
المبنيات ومنهم من يجزئ به على لفظ الامر والنافيه تسببها الخارج كـ
الاعراب لغير الحركة العارضة فيه وقسم معرب باعتبار ثنائ بعذاب
صل كالخفاف اليه المصدر واسم الفاعل واسم المفعول كقولك ضرب زيد
وضارب زيد ومضروب زيد ففي هذا ايضا وجهان الاجراء على اللفظ وهو
القياس لانه معرب على الحقيقة فبرت عليه ثوابه على لفظ كسار الحروف
وفهم من يجزئ ثوابه على اعرابه الاصل وهو ضعيف وقد تقدم **وقال**
ايضا في قول الشاعر في المفضل ابني لئبني لستم بنا الا يلبت يا عتيد
ابني لئبني لا ابعثكم وجبال الله بكم كالعبد جيوزن يكون في ليس ضرب لسان
وجيوزن يكون فاعلم ان ضرب الجوز على اليد لا تقدم ذكرها وجيوزن يكون
عصا ساهما واحدا ضربها ومعناه انهم لم يصنعهم بعدم النقص وان نقصهم
كلا نصرة فان اليد التي لا تصنعها **قال** على علي قول الشاعر في المفضل
الا اي هذا البائع الوحيد نفسه لئني تحته عن يديه المقادير الوجهان
فاعل البائع فلا يصح في المباحث والمقيد الذي يجمع الوجهين في اي احكامه
من قوله لعلك بائع نفسك وما معول من اياه فيكون في المباحث ضير
يرجع الى الموصول اي الذي ضم هو نفسه اي احكامه من اجل الوجه الثاني
بالتصديق لعلك بائع نفسك لعلك احكامه من اجل الوجه اول شيء مرج
صفته تعديلا للاحكام النفس بالوحيد فهو تعديلا للفعل المعلن كالقول
ضربت زيد تاديبا لانه قرأني فالأدب تعديلا للضرب ولانه قرأني
تعديلا للضرب المعلن بالتاديب وهي البيت التسلية كانه قال يا ابن احكام
نفسه الوحيد واحكامه من اجل الوحيد لا من الله عن يديه المقادير **قال**

وعن معنى المنزلي والفرق بينهما انك اذا قلت عثرون كان الابهام في نفس المخرج
الذي هو عثرون واذا قلت طاب زيد فخطاب ليس فيه ابهام وزيد ليس فيه ابهام
وانما الابهام من نسبة الطبيب الي ما يتعلق بزيد وهو ذات يختلف من ذكره
فاختلج الي الحسين وقول ابرعت جالنجور ان يكون المخرج هو الجار ويكن
المعنى ابرح جارك اي عظم جاركم ويعتقد ان يكون هو نفس المذكر اي ابرعت
باعتبارك انك جالنجور بخلاف قوله الله عز ورا سافرا فانما لا يحتمل الا المعنى الثاني في الفرق
بينهما ان كل بيتين من هذه العوام غير موصنة باعتبار حرفي جازية الواجب ان مثل قوله
عظمت ابرار عواذ الا ان يرد ما منع فيه تقدير الغير كقولك طاب زيد
نفسا وقول باعتبار حرفي يعني في الاسم غير الموصنة امتزاج قولك عشت
وبها فانما المعنى لنفسك لوجه الابعاد مع ضرورة كل بيتين كان صفة لم يحتمل
الا بوجه واحد وقوله املا الانا اما يقال ان الطبيب قبل هو في الحقيقة وقع
موقع المنسوب اليه فاذا قلت طاب زيد ما ونا السبعة الطبيب منسوب الي
النفس فالعطف طاب اخذ في حيزه على هذا ان يكون الاستيعاب املا الانا
وهو غير معروف في الجواب ان اصله ان يقال ملائ انما ملائ انما ملائ
استيعابهم نسبة الاملا الى الانا حتى صار كما من صفة فصار ذكر الملاء
بعد مفاعلة النفس في قوله طاب زيد نفسا وفي الحقيقة ما جاء الا على
الاصل المذكور وفي اصله املا الانا كما ان اصل طاب زيد نفسا طاب
نفس زيد ثم قيل املا الانا كما قيل طاب زيد نفسا طاب نفس زيد
ثم قيل املا الانا كما قيل طاب زيد نفسا ونحونا الارض عونا تسودها
التي هي من صفة الارض وليس هو الا انما يدل عليه قوله فان قلت تسودنا
عونا عونا الارض فمرت عونا الارض ونحونا عونا الارض فهو مثل قوله

استلزاماً له أن لا يكون هذا مفعولاً وذلك قائل فخرنا الأرض حينئذ لمثل قولك
فلان لا أناساً واستلزاماً له أن لا يكون مثل قولك انقبضت الأرض حينئذ قال ولا
يتصيب المحمدي من مفرع الاذن تمام قال والذي يتم به اربعة اشياء قوله
التسوية ان اراد به التسوية بالمعقوبية والمقدرة فوجب اطلاق بقوله قال الزايل
الحام بالمتسوية والتسوية بالمقدرة لا الزايل وان اراد به التسوية الاول بالمعقوبية
حاصراً لما يكون به الحام الاول احد عشر تمام بالتسوية بالمقدرة وكان الذي ان يقول
بالتسوية بالمعقوبية والمقدرة ويقول ثانياً قال الزايل الحام بالمتسوية بالمعقوبية
قال قال الزايل الحام بالمتسوية ونون الثانية قامت بالخياب يعني انك بالخياب
سئلت ان تنزل هذا التمام بان نسبته الى غيره نسبة المضاف الى المضاف
اليه فيخفض كالقول فامعدي وان شئت نقشت الاول تاماً فيكون الثاني
قمتلة فينصب كما ينصب سائر الفضلات وكذلك في نون الثانية قوله
واللهم التمام بتسوية الحجج والاشياء ان قيل فلو لم يوجع قد يكون زيادة في قوله
مردت برجاله حتى وجعه وخسرت وجهها والاشياء في جواب هذا قوله ان
هذا متصّب في المعنى في جملة الاذن مفرد وقد مر ان الانصباب عن المفرد
وعن الجملة وان الانصباب عن الجملة راجح في مثل قوله هذا وانما التمام المتين عن
مفرد اذا كان جاعلاً انصباباً لا يكون الا في غير ذلك التي تسوية وهذا يلزمه
المثل لانه لو انصباباً كان ما شئت المتين وانما قد مر هو حذف الالف من
على الحقيقة وكما هو انما لانه نسبة الجملة الى الشيء فهو من غير الحقيقة فجاز
حذف نونه في اسما على سائر الاشياء عند المضافة قال وتبين ان المزمع ان
كان مقدراً وقد يكون فليس ايها المفعول به من قوله فليس ايها المفعول به من ايها
ومعقوبية انه راجح الى معنى الانصباب عن الجملة كما ينصب باقي قوله الطوبى

اباوان كانت صورة صورة الفرد فهو راجع الي المعنى الجمالية لان معنى قولك
 الطوبى طوبى اباوان لم يجز التبريد لان الجدل الاعتباري وكذلك منه ذاربا
 وحكي به ناصر معناه كقوله نصره والتعجب منه فربس وتغنى وتغنى
 والذي يبين انه منتصب باعتبار الجمالية ان كل قريظ من جني على جويذه الجمع
 والا فاذ ان كان المعنى محتملا وكما يتبع مفرد لا يجوز فيه الا ان لا يكون
 دهر وهذا يجوز ان يكون محالنا ذلك منه وهو راجع الى ان كان حذفتين
 انه منتصب عن معنى جملي الا ان افراد قال ولقد يابى سيوبه تقدم المعنى على
 لا يجوز تقدم التبريد مطلقا لان من المعاني الجمالية في كل الامر الجمال الى التبريد
 وليس هو المفضل للعامل في دهره ان كان عروفا لاقتضائه تفسير للعامل في
 قولك طاب زيد نفس الارحام في الامور المحقة المنسوبة الى الطيب وقيل
 عليان دهره ان لا يجوز ذلك في هذا والاخرى فان العامل العرفي في
 ولكن الخبر في المعنى موصوفات صفته لغرض فاذا اقيم زال
 ذلك الغرض خفيت ذلك المعنى وطهرت كلها في الحقيقة موصوفات لما انتسب
 عنه وما انتسب عنه صفات الى ان فردا من دهره ما علم من
 وكذلك متون سمعنا من متون وكذلك طاب زيد نفسا الى النفس
 هي الموصوفة للطيب في المعنى وقال ايضا احيا ابى حتى سنة ٦٠٠
 على قوله في الفصل في القين لما ذكر المنتصب عن الفرد والجملة وان قوله
 ومن احسن قول الامم ان صرح من الله حديثا ان التبريد في منتصب عن
 جملة مثله في طاب زيد اباوه ليس يستقيم لان حقيقة القين التبريد المنتصب
 عن الجملة ان يكون متبعا للارحام انما يحسن النسبة في القول حسن ترويض
 ويعلم انك اذا قلت زيد حسن وبع الله ليس منصوبا الى الارحام لانها

نسبه الى الخليل عليه السلام لان الهم الاناسي من نسبة المصطفى الى الصير وبيان
لك ذلك قوله ان زيد بن حسن غلامه وجهه وليس انتساب وجهه الى عيسى في
الله عند نسبة حسن الى زيد والمقصود من نسبة الحسن الى الخلق ان كان اذات
زيد بن حسن وجهه لانك تعلم ان نسبة الحسن الى الصير كنسبة الخلق الى الخلق واذ اوضح
ان وجهه في قوله ان زيد بن حسن غلامه وجهه انتساب عن نسبة الحسن الى الخلق
علت ان وجهه في قوله ان زيد بن حسن وجهه انتساب عن نسبة حسن الى الصير وانما
جاء الوجه من جهة انه مدلول للصير ومدلول الاسم المستقيم واحده فوجه لذلك انه
مثل حسن زيد وجهه بالانتماء الذات المنسوب اليها الحسن وهو وجهه على المقام واذ
وضح ذلك في زيد بن حسن وجهه فقولون احد قول من لم ينسب له لان في احد
صير ووجهه في احد فنسب اليه الاصل فيه موازن للصير في قوله ان زيد
حسن واذ اوجب ذلك في زيد بن حسن وجهه باعتباره وذكرناه وجب في ومن
احسن قولنا لا بأس في الغرض الذي يقصد به **وقال** ايضا ما يلي من
سنة ١٨٠ علي الفصل في قوله لله دره فارس وسبيله الاول في التخيير
وانتسابه علي الى المصطفى لاننا لا نختار ما لم يكونا على الحقيقة او كونه
وكما غير مستقيم امام الحقيقة لان قوله لله دره فارس لم يرد به الملح في
حال الغرضية وانما في قوله وجهه مطلقا بل انك تقول لله دره كائنا
وا لم يكن كائنا بل تزيل الاطلاق بذلك وكذلك لله دره عالم والخالق
المؤكد ايضا غير مستقيمة لان الله المؤكد شرط ان يكون معنى الخالق مغفورا
الجملة التي قبلها وانتم الغرض ان لله دره كان محتملا للفرسية وغيرها
وكان قوله لله دره عالما او رجلا وكائنا لا يضيف الا ما افاده الاول ولا خلاف في
حجته ذلك فذل والمجالة هنا على انتفاء الخلق للصير والى الموكلة واذ بطلا

المبالغة كان قابلا لا قال ليس زيد خير من مديته فقلت امرت يا عبد الله
 خير من واما اني افسد كونه خير من غير ما تقدم قال اوقع الفعل وقع
 المستثنى في قوله ليس زيد في قوله ووقع الفعل وقع الهم في قوله خير
 منها وقوله بعد الاول في معناه الاول وقت بعد فعله في قوله لا استعطا
 واما اوقعه على سبيل التخصيص كونه وقوله وكذا اوقعه الفعل الذي
 قبله مبالغة من غير ما مضى ان كان والمعنى في قوله ليس زيد من الله الا ان
 ما اطلب منك لا تفعل في افعال في موضع نصب على المعنوية والاستثناء
 من باب الاستثناء المنع وهو مفعول كونه ما اطلب الا فعله **وقال** ايضا
 في قوله المفعول في الفصل اني لست لستم مبالغة في الاستثناء
 اني لست بالعلية وجب الاله بك كالمجد يجوز ان يكون في ليس خبر لثاني
 ويجوز ان يكون فاعله مفعول هو على اليه لما تقدم ذكرها ويجوز ان يكون
 عصفاسم اول خبرها ومعناه انه يصنعهم بعلم الضرر وان يصنعهم كلا
 نصر فان المبالغة لا تعني الا الضعف لها خبر **كان اسم ان قال**
 ايضا على الفعل على الفصل على قوله الخبر والاسم في بابي كان وان قال ما شبه
 العامل في اليا بين الفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول
 كلاهما هذا يشيران اسم كان واخبرها شبه بالفاعل ولم يذكر في المشبهات
 بالفاعل فاما ان يكون مخالفا فهو شرهوه بها واما ان يريد بقوله شبه
 ما عمل فيه بالفاعل المرفوع في كان دون ان لانه قد جعل الشيء ويرا به الفصل
 وهذا الوجه يجمع بين الاول والثاني من غير تناقض والى زيد عليه انه ضد
 المفعول عند زيد في اسم كان وقال هو كان المستثنى من فعله وسمي
 مقدر عليه وكان كذلك ثم قال وغير العامل في خبر كان وحضر كان بالذكور لا
 يتوزم

يتوزم ان اخبرتها مثلها وقيل بقوله ان خبره في هذه المسئلة اربعة اوجه
 نصرها ووقعها ونصب الاول ورفع الثاني ورفع الاول ونصب الثاني اما نصب
 الاول فتعريف على اخبار كان واذا انصرف كان دون خبرها الاله انما في الاستعمال
 ولما كثر في الاستعمال شاع في التخصيص ولان معناها اذا انصرف لا يخجل جاز
 فيها الخرف لذلك ولما ارفع في الاول فتعريفه ووجهها لمدحها وهو لا ينفذ
 هو الذي ذكره صاحبها الكتاب فقال لا ينفذ كان خبرا وضعه عن الرفع من
 وجهين احدهما انه قد انما الفعل للماضي مع وجود الفاعل وهو متعذر لا يقال
 ان الرفع في فكره الثاني ان حرف الجر اذا بعد الجاء القرب من حذف
 الفعل والفاعل فتعريف من ذلك ان نصب الاول ورفع الثاني هو الوجه لان
 جعلت فيه بين وجهيهما القويين ونصب وجهيهما ضعيفين لان جعلت
 فيها بين وجهيهما الضعيفين ونصب وجهيهما ضعيفين باعتبار الثاني دون
 الاول ورفع وجهيهما ضعيفين باعتبار الاول دون الثاني وقوله ايضا لعلها
 انت دافعه فان قولهم يا كرم المصنع دخول الفاعل في المعنى كقولها
 في جواب الشرط لان قوله ان كنت منطلقا انطلقت بمعنى قوله ان كنت
 منطلقا انطلقت لان الاول سبب الثاني في المعنى فلما كان كذلك دخلت دلالة
 على السببية كما يدخل في جواب الشرط فلما دخل المعنى جاز الفاعل للشرط المحقق
 والتعليل وهي اعم من المعنى ومعنى البيت انه يدع اي انما يجوز انما كانا
 السنين ولا يضرنا اضرار الاول ان كنت دافعه في انما بعد ما دمت في نعمة
 واما قوله اما امنت واما انت مرتجلا فانه يكره انما في وما تذكر فتعريف
 كما قال لان كنت منطلقا انطلقت فان مصدره موصولة بكان المحذوف ولما
 حذفت عرفت عنها ما يجوز ان يكون الفاعل منفصلا عن الفاعل ما اتصل به مثل

قوله سبحانه قل لو انتم تملكون ومنطلقا خبر كان وجاز من كان على ما تقدم
 ما لان ان موصولة بالفعل مقتضية له ولم تعترض في ان كان مقتضية
 لامر بفتحها ان في الاستعمال الاثر ان ما جاز ان صلة له فان غير مقتضية
 الا بفتحها واما ان مقتضية بها فلا يلزم من التوضيح في الاستعمال
 في المستقبل المنصوب **بلا الالف** **المنصوب** قال صاحب الكتاب هي كذا
 يجوز انما ان قال الشيخ يشترط في نصب ان يكون مضافا او متعارفا
 لانه اذا لم يكن كذلك كان منبسطا في النسخ غير معرف وعلة بانه تضمنه معنى المرفوع
 لان قوله لا يعمل في الماد متضمن معنى قوله لا يعمل في الماد لم يبين ان كان مضافا
 لو جزم بين وجهيهما انهم كانوا ان يتوحد من ادوات والا فلا خلافه اني مؤمن
 الاسماء فقلت ذلك انما من خرج الاسم الى اصله المبالغة على المبالغة مبي انما
 غير موصولة ولا يقع منه ولا البناء والى الالف ان المضاف والمضاد
 المتضمن عند الامكان في قوله لا يضر ان يلا في الماد وجوب نصب صفة في
 قوله لا يضر من فعل المضارع وجوبه وانما لا ينسب اليهم ولا خلافه اخبار
 فعل وقع منه غلظا ولا خلافا لان المعطوف على المنفي لا يجوز فيه النصب
 سواء كثر او قل او كثر الاول ولا فرق وقد ذكرنا ذلك في ابعدي فصل الاول
 والافرة وقد اورد هذا البيت المتضمن مستشهد به في نصب المعطوف على
 الملقط واما قوله لا يضر انما من غير انما على محصله ثبت في قوله لا يضر
 مستقيم ما ذكرنا لانه لا يقع لم يقع مكررة بعد خبري فلما ان شمسها اخبار
 فعل كما ذكرنا الخليل وهو لا يضر لانه لا يضر عن الضرورة ان حرف الفعل كبر ولما ان
 تنون ضرورة كذا ثم فرض فان قيل فعل يجوز ان يكون رجل منصوبا بفعل
 عليه جزا لانه قال لا يضر في الله رجلا خبرا ويكون الاستثناء في مثلها في الا

قام زيد ولا ان وعلايه حق قلت هو مستبعد مع جولة لفظا ومعنى اما
 المعنى فهو ان لم يرد ان يدع خبرا على هذه المسئلة المقصود طلبه فتعريفه
 على ذلك المعنى فتعريفه للطلب واما اللفظ فان قوله لا يضر هذا الاول
 ليعمل وقد فصل بينه وبينه بالجملة المفسرة وهي ما جازية قال ومن حقق ان
 ان يكون نكرة لان ومنع النفي المحذوف وهذا يقتضي التكرير وان كان اذا
 وقعت المعرفة وجب التكرير لوقوعه في مقتضى من المعاد وسمي سبب
 به في ذلك وقال ايضا على قوله ولعلم ان كل شيء حسن كله ان قوله في ربيع
 ان فعل فيه لا اورد على ان لا تعمل الا في النكرة مستشهد بقول سيبويه
 وليس يفيد مقصوده كونه وقع خبرا ولا يضر كونه اسم الاتزان لانه لو كانت
 لا تعمل في النكرة والمعرفة لكان هذا الكلام محميا وان كان كذلك لم يفتأ لا تعمل
 الا في النكرة واما قوله لا يضر في ربيع مستشهد بقوله فعلى تقدير التكرير يعني ان مثل
 مقدر في المعنى فصار نكرة في المعنى فخص خبره لانه عليه ومثل وان امنت الى
 المعرفة في نكرة ولعلم ان كل موضع حذف متعذر مثل فلا يعمل في الماد الباقي من ان
 يكون مضافا او مرفوعا ان كان مضافا فلا اشكال انه محرم على تقدير مثل
 قوله ولا يا حسن لها وشبهه وان كان مرفوعا كان مبالغة لان حكم المضاف بعد
 لا غير حكم المرفوع في اللفظ وعند حذف المضاف يوجب الباقي مرفوعا في المبالغة
 حكم المرفوع وهو انما لذلك قالوا لا يضر في ربيع لو كان مرفوعا لوجب ان يقال لا يضر
 واما لا يضر فلا بد لانه لا يقع ان يضر مرفوعا وسمي سبب به في ربيع
 لما تقدم قال وقوله لا يضر في ربيع في بابي كان ولا خلافه بين كان وشبهه
 مكان مرفوع او دخلت الاسم الاستعانة به وبين من نصب اليه وجهان
 احدهما وهو اللغة الفصحى لمراد من غير المرفوع المقطوع عن الاستعانة بطلوه

حكم البناء بالحركان فان قبله او بحروف النصب ان لم يقبله اعني بالحركان
واللغة الاخرى اجزائه بحري المصناف واعطاه حكمه من الاعراب بالحركان او
الحروف في الحركات مع ما يظهر بين اللغتين الفرق لفظا فاعلم ان لا يابا ك ولا
غلا ح ك فانه الاعراب بالالف لا يابا لانه لا يضافه وحذف الف في ولا غلا ح
ك فانه لا يضافه ومنه ما لا يظهر لفظا ك فانه لا يضافه ك فانه قد رتب مضى
كانت الحركات اعراب وان قدر من فصل كان على ك فانه لا يابا لانه لا يضافه
في مثله في هذا الموضع الحذف التوسيع وهو ان البناء في المصنف لفظا لا بحركات
البناء فيه سواء ما وجه اللغة الاولى فوافي وهو التوسيع الكثير والامر اللغة
الثانية فقد ذكر صاحب الكتاب انهم قصدوا الى الاضافة واذا كان مضافا لفظا
الاضافة فيه هو ذلك الحكم وجعل اللام مزيدة توكيدا للاضافة زويت مع
قصد الاضافة ليوضح لمن حيث اللفظ ما تقتضيه من التاكيد وهو معنى
قوله وقضا من حركات في التاكيد بالظهور بان صورة الانفصال فجعله
مضافا من حيث الحيز وجعل اللام زائدة لفصل صورة الانفصال وهذا غير
مستقيم في المعنى لانه لو كان مضافا لكان معرفة في المعنى ولو كان
معرفة لم يجوز دخوله الاعلية ولا لا تدخل الاعلى التكرار ولا دفعه ان دخول الالف
في الموصوفة لان اتمام دخول الالف الحروف لا معنى بالامر لفظي الثاني
انما فاعلم بان لا يابا ك بمعنى لا يابا ك ولا يابا ك غير مضاف في المعنى فيجب
ان يكون لا يابا ك غير مضاف في المعنى والا لكان في المعنى غير
مضاف ولكنه استشهد المصنف من جهة ان ك اذا قلت علم زيد في المعنى زيد
وكلا اللفظين متفقان في المعنى نسبة الغلام الى زيد وان كان في الحرف معنى
زيد باعتبار زيادة خصوصية واذا ثبت ذلك فقد صار وجه في الامم والم

نور

يوجد مشركين في اصل النسبة فلما حصل هذا السببه اجري مجرى المضاف
في اللفظ والمعنى على حاله كما جرى لاصحاب زيد بالانفاق مجرى المضاف في
الاعراب واذا جرد النسبة بالمصنف من حيث مجرى المضاف حقيقة فلا بعد
في ان مجرى النسبة بالمصنف من وجه في المعنى مجرى المضاف واذا ثبت ذلك
استقام التحليل وانفتح الاختلاف وقد رتبته في انما مزيدة ومؤكد
بسم الثاني بنا على تعليقه وقد تبين رده قالوا الفرق بين الثاني في هذه
اللمعة يعني عند ثابت الالف اذا قلت لا يابا ك وبنيه في الاولى يعني عند
حذف الالف اذا قلت لا يابا ك فانه في هذه معرب لانه مضاف عند والبناء
معرب اولانه منسوبة بالمصنف عند ثانيا مجرى مجرى في ذلك مبني لانه لا يضافه
ولم يعتد بسببه الاضافة من ذلك الوجه المعنوي فوجب البناء في اوله واذا فصلت
فقلت لا يدين بكه ولا يابا ك فانه استحق الحذف في الاخيرين وسببه هو الاثبات
في لا يابا وسببه اللذان هما ان الاضافة عند سببه لا يضاف عند مضافا
لا يفصل بينه وبين المضاف اليه في غير الشعر وعليه اذ كانا هو سببه المضاف
فلا يقوى قوة المضاف ولا يثبت من جواز الفصل بالخط في المضاف والمفصل
فيما سببه به لضعة عنه وعلى هذا يوجب ان لا يضاف او مشبه بالبناء
وقد فصل الفصل باللام فلا بعد في الفصل بغيرها والبناء الاول واذا قلت
لا غلامين علم في ك فانه لا يثبت ان التوسيع في الصفة والموصوف
لعدم اضافة احد منهما اما بعد اضافة فانه لا يضاف اسم الاول في
المعنى ذات منسوبة الى من اضيف اليه فلو اضيفا جميعا لا يقتضي اذ ثبت
الاختلاف في الاضافة مستثناة من الاضافة شيان الى واحد لا للتشريك ولو
جا المشترك في صفة الصفة ولا يضاف الاول الفصل للمفصل غير المضاف

لفظ في انما مجرى مجرى الاول لفظا لان تكريره وجاز الاعراب لان علم البناء انما
وجدت في الاول دون الثاني فاعرب الثاني كذلك قالوا حكم الفصل في حكم الصفة
الا في البناء انما اعتدوا بالزيادة الحذف مضافا اما ان المصنف والمفصل
عليه متساويان فلا يستقيم جعله ك فانه لم يترك ك فانه لم يترك الا الاعراب
لفظا او حلا لفظا مثل قوله لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
الرفع على ان يكون غير مجرى المصنف على ان يكون صفة وموصوفها ولا يجوز
الرفع على الصفة لانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
محل يضاف اللفظ ومنها المضافين وهو الثاني منسوب معرب فليس محل
في الرفع فوجب ان يكون الصفة لهما في اتفاقان فيه وهو لفظ النصب ولا
يجوز ان يكون الصفة لهما في التثنية لانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
على العاقلين لان الرفع في الصفة في قوله لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
بصفة واحدة اسمين احدهما مرفوع والاخر منصوب على التثنية التثنية
وهنا مثل قوله لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
جهة اذ هما منصوبان لفظا وحلا فلا وجه لجرى الرفع عليه ويجب
النصب لان اتفاقا بالبناء لان الاول منصوب ومحل الثاني منصوب لفظا
وحلا فاجريت الصفة على التثنية على التثنية فاجرت الصفة ههنا
على العمل واجبا كجر الصفة ثم على اللفظ لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
باللفظ وسم اختلافها محل ولا تقابل اللفظ فلو كانت الصفة بالبناء
وقال وان تعرف فالحل على العمل لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
الفتح فيه اذا كان منفيا ولا يترك اللفظ فلا يترك هذا النصب الذي يعرفه

ولا الثاني ليس بقصود بالذات وانما يضاف ما خص به الذات لان الاضافة
لها اولاد لا تافى ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
الصفة مقامه وان يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
نكر الصفة على العمل ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
المصنف في الصفات وقوله الموصوف اذ تولى المضاف والمصنف لانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
صفته لا النصب اما وجه البناء فلا يثبت في الصفة مع الموصوف على ك فانه لا يابا ك
من جهة ان ذواته واحدة وقصود في رجل موصوف بالظرف وقد يقال
فلم يترك الصفة المتنادي المبني مع الموصوف ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
مبني فالجواب عنه من وجه امره ان الصفة هي المقصودة
مختصة اذ لو امكن ان يجعل في قوله لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
الصفة في قوله لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
المبني لا يكون المعرفة بالالف واللام اوبى الاضافة والاضافة والالف واللام
ينعان البناء العارضة لا التسمية لانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
ذلك ما عاين البناء في الاصل الموصوف في الصفة امد ذلك ان الالف
واللام حرفا معني بمثابة حرفي الحذف في قوله لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
وامرارة فذكر ههنا انما يوجب ان يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
في صفة المتني الاعراب وهو على وجهين على اللفظ وعلى المعنى ووجهه كما
ذكرناه في صفة المتنادي وعامله كماله وعلمه كماله فان فصلت بينهما
اعرب ليس لان الالف الفصل يطل جعله ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
الصفة التثنية على الاعراب لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك
واحد وليس من جنس لفتحهم وان ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك فانه لا يابا ك

لفظي

لان دخول الشيء في تلكه بمعنى الخلق لا بمعنى ان يكون له اسم لان
 رجل ولا ينفصل عن ذلك في لا بد لان من هنا جازم التاكيد في المتعديات
 وليس في قولك لا زيد متعدي قاله غيره رغبة اذ اكثر وقال الله تعالى ولا رقت
 ولا صوف وقال لا يبيع فيه ولا حنة قال الشيخ خص الرغب بالذكر وان كان فيه
 اذ اكثر خصه اوجه على ما يلي في الفصل الذي بعده لان بقية الاوجه قد ختم
 بعضها القوي وذكرنا من هذا الفصل بعض المصنفين في قول لا وجه رغبها
 فان كان خصه بالذكر وجهه على ما ان يقال المحطوف والمحطوف عليه
 في الصورة اذ بنيا جازما لان التاكيد في الوجود فانه انما يتعدى انت فعله الى
 الاصل وهو الرغب وان يقال هو جازم بلن سأل من سأل عن او ثبت الحكم
 لشئيين فقال في الدارج ولما في جوابه بقوله لا يبيع في الدارج لا يبيع
 الجواب مطابقة للسؤال فان قيل فليكن لا يبيع في جوابه الجواب بالقرائن
 قال في الدارج فلما لم يرد ان ذلك غير لازم لان في قولك لا يبيع ولا يبيع
 مفسطر في غير ذلك انكره لان لا يبيع لا يبيع الا لا يبيع الا لا يبيع
 عن ذلك وليس كذلك سئل لا يبيع في قوله لا يبيع الجواب الجواب
 يقول لا او نعم وليس في ذلك رجل يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 للعرض المقصود في سئل المطابقة وتلك المسئلة ان ذكرت في قوله لا يبيع
 لهذا العرض فيجيب ان يكون الحكم لا يبيع الجواب لا يبيع في قوله لا يبيع
 الجواب فان جازم مقصودا لانه لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 الرغب فلا ينفصل بين الجواب والذكر فلا لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 ولما كان المعرفة الواحدة لا تعرف فيه استعملت في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 حول ولا قرأ الا بالله سئل اوجه وهي خمسة اوجه لان الوجه السادس الذي جعل

على

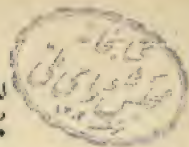
على الرغب الاول وفتح الثاني هو ان تقول لاجل ولا قرأ ولا وجه الوجه الثاني
 الذي يفتح الاول وفتح الثاني وهو قوله لاجل ولا قرأ وقد ذهب بعض
 الناس الى ان تفسيره باعتبار المعطوف والوجه الخامس هو رغب لا يبيع لان
 بعض ليس افعلي منه باب الحيات فيكون الوجه السادس محلا لافعال المعطوف
 وهو بهذا الاعتبار رغب لاجل الوجه الثاني وهو غلط اول قصد ذلك كانت
 وجوها كثيرة لان رغبها جميعا غير ان يكون الوجهين اللذين ذكرناهما وان
 يكون على مذهب ابو الحيات او على ما لا يبيع ليس في قوله لا يبيع وجه فلهذا
 ذكره لانه لم يقصد الاصول الامام الى ان تعليها وان قوله وان تعكس هذا
 وقع غلطا وكثيرا ما يغلط العلماء في مثل ذلك عند التقسيم **خبر ما ولا**
المشبهين بليس قال صاحب الكتاب هذا التشبيه لغة لاجل الجازم وما
 ينشأ من غير فموت ما بعد ما على الايتا وقيل ان ما بعد ما بشر الامم في كيف
 هي في المعنى لغة لاجل الجازم على خلاف القياس عند العرب بين لغة بني تميم
 موافقة للقياس لانهم يزعمون ان كل حرف لا يشبه ما له اوله من الالف واللام
 لاجل في اسماها وما ولا اذ كان وجهه ان المشبه لما فوقه بين ما وليس جازم
 جازما في العمل وخلاف ذلك القياس لغة الاشبه وقوله وينشأ من ما وليس جازم
 هذا بليس جازم لان هذه الاشياء ان كانت لها جازم في العمل فلا تنسخ
 بوجود المعنى وان لم يكن لهم جازم في العمل وان كان الجازم في العمل
 وقوله فاذا انقضت الشيء بالاولية في العمل الجازم انما اذا انقضت في العمل
 باعتبار المعنى ولا في في المخرج وجوز لا يبيع لاجل ما لا يبيع في قوله لا يبيع
 الافعال فيقسم منصوبا على مفعول وحول الباقي في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 اهل الجازم واستدل بقوله لا اذ لا تقول لا يبيع بفتح الهمزة وهذا لغو فيستقيم لا يبيع

يستقيم لان العرض ان يعلم بالاضافة ذلك واذا عرفت به صار دورا
 في حق المعنى لان الله اعلم من حيث انه بين النطقية بعد ذلك بامر
 واضح والمعقوبة ما عداها فلما كانت معقوبة بذلك انقضت المعقوبة وكذا
 بوجه بعد النطقية في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 فلا يبقى ما بعده من المعنى قال الشيخ في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 فاعلم ان كل صفة مضافة الى جمل ما هي النطقية وما عدا ذلك فمعقوبة فاذا
 اضيف ما ليس بصفة الى جمل ما هي معنى في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 معقوبة كانت معقوبة ايضا فاذا قلت ضرب زيد من فاضاغة ضرب وان كان
 مضافا الى جمل ما هي معنى وان كان اذ قلت ضرب مضافة الى فاضاغة معقوبة
 لانك لم ترد ان الضرب واقع في مصر فاضاغة ضرب مضافة الى فاضاغة معقوبة
 الى العمل ووجهه في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 تجري لانك صفة على المعرفة وعلى هذا الوجه يكون معرفة لان المعنى في قوله لا يبيع
 فزيد تعريف اقل ولا ينفصل لا تخفيف في اللفظ لان العرض في قوله لا يبيع
 المعنى لا امر معقوب وان لم يكن الماديا امر معقوب واجبا ان يكون بعد
 الاضافة كما كانت عليه قبل اذ كان في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 به الاسك ولو كان معرفة لم يوصف للمعرفة به وجازم من بن يضر بغير معنى
 ان يكون حالا ولو كان معرفة لم يوصف للمعرفة به وجازم من بن يضر بغير معنى
 معقوبة بعد الاضافة كما كان قبل الاضافة وقضية الاضافة المعقوبة
 ان جازم المضاف من التعريف وان كان كذلك من جهة ان تعريفه انما
 راجع الى امر معقوب ومعقوبك وبين من تخاطبه في نسبة المضاف الى

ان يقال دخول الجازم في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 منها وقوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 يكون المنصوب لها من المضاف في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 بليس لانها المقتضية لآلة المضافة بالافعال في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 كانت المشبهة بالفعل هي التي بمعنى ليس والبيان ان المعنى في قوله لا يبيع
 هذا المعنى هي مناس في شبهة ما يقع في اللفظ واعتقدها مناس في قوله لا يبيع
 هذا الدليل والذي يلزم من ان لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 المنة فاذا حلت في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 المعنى عندهم ليس المعنى في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 مشبهة بالفعل فاجري في هذا المثال كقوله استعمله مثله ومنها ما يلزم
 من الاضافة لان المعنى ليس المعنى في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 هذا الامام انما يلزم من المنة في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 كان بمثابة تقديم المدة في بعض الناس الى ان لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 عندهم ما ذكره اعترضنا في المنة في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع

جواب اول دليل في الجواب وقال الفاضل في سنة ٦١٨
 على قول في الفصل واصله في الامم الى الجمل في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 في الكلام المضاف اليه باعتبار المدة لا باعتبار اللفظ لان ذلك
 من باب معرفة الجمل في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع
 المضاف اليه فليس من مخرج اشبه من هذا وذلك استوعب ذكره ولم يترج
 للاضطرار في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع في قوله لا يبيع

مستقيم



المضاف اليه والتعريف بالذات والراجح الى ذلك فانه ان يجمع بين امرين احدهما
مخرج عن الاعتراف فقلت لم لا يجمع بين الاضافة وبين تعريفها لان التعريف بالذات والراجح
كالاصطلاح واسم الاشياء فالجواب انه في ذلك بعدل ان لا يجمع بين تعريف
متساويين بالاستعانة بالمرادف لان الجمع بين تعريف قوي وبين تعريف
ضعيف استغناء عن التعريف لاجل اشد من الاستغناء عن التعريف لاجل اشد
تقريبات الاضافة فان كان لم يجمع بينهما اسم الاشياء ولا التعريف ولا العلم
فاما ان يجمع بينهما فليس ذلك راجع الى تناوُل بالذات استسبابا لمقتضى في الفكر
الاعلام لاجل انه اضيق مع اداة العلم لان ذلك مستعمل وانظر الى كونه
من قولهم ان الله لا يارب فجمع قوله عند اصحابنا عن القياس واستعمال الضمير
اما القياس فلما ذكرناه واما استعمال الضمير فمما استعمله العرب ولم يستعمله
الكوفون لغة ضعيفة فلا يوجب معارضة ما ذكره المبرزين من القياس
واستعمال الضمير ووجه هذه المعارضة انهم لما رأوا ان الله لا يارب وباب الاضافة
والمضاف اليه في المعنى شيئ واحد بخلاف باب زيد فهو انه ليس
ذلك القيل فقولوا الامرين جعلا هو وهم محض فان لم يجمع بينهما لم يجمع بينهما
لم يجمع الاضافة الى التعريف كما استعملت في نحو حبس منع واستدسجع لما لم
يكن تعديرا لتعدد معكافه ذلك على ان باب الاضافة عندهم سواء في
الاجور والخلع زيد بالاجور كنهه لاجور لانه لا يارب قال ويقول في
الفضيلة من تعريف الاول كما استعمل في المعنوية لا تنفعا ما نفع ذلك لا
تري ان الفضيلة لا تعريف وتعريفها ما نفع انما كان التعريف المقاد بالاضافة
في المعنوية فاما لم يكن ذلك ههنا لم يكن تعريف الاول معناه ذلك حبان
الحسن الوجه كما يجوز الحسن لولم يصفه لان الحاجة الى تعريفه معناه

للاجر

كالحاجة الى تعريفه مفرد اقل ولا يقول المضاف زيد لان التعريف بالذات
بالا لفظ واللم لم يصفه في الاضافة حقة وشرط الاضافة المقتضية في
مشكلة انما انما في الشرط انما في الحكم واما ان الضمير لا لا يعتبر لانه كما نعرفها
في المضاف اليه واما ان لا يجمع بين التعريف وبين الاضافة ونقد تعريف بعد
ذلك اما كونه لا يجمع بينهما فليس يستقيم فانهم يتفقون على استحباب
الحسن وجهه وليس الا ذلك واما تعديدها لالتعريف عند فاعل الاضافة
فليس يستقيم لانما يعلم ان الاضافة للمسموعة سابقا واذا كانت سابقة وجب
اثبات حكم سابقا واذا وجب حذف التعريف لاجل ما لم يبق للاضافة
ما يحذف تحفيها قالوا ولما المضاف اليه في اللفظ باللسان فجمع
من حيث كان الحسن الوجه هو المعنى باب المضاف اليه في اللفظ وجوز فيه
المصوب الذي هو على خلاف المعنى فاذا جعله عليه لمساواة في امر مختلف
للمعنى فلا يجوز مشابهة فيه في امر لفظي اقرب وهو الاضافة
التي هي اقرب الى المعنى في الحسن الوجه ويسمى في باب قال ذلك كان
المضاف اليه في اللفظ متصلا بما فيه تعديده من ذلك متعلق اسم الفاعل
اذا كان متعلقا بالتعريف يكون متصلا بما فيه تعديده من ذلك متعلق اسم الفاعل
لونه واما في المضاف في صانركم لمعنا بين التعريف والضمير وكونه مفعول
متصلا بغيره من علم الاول ودخول التعريف او المضاف فيهما بغير اتصال
الاول فكل الجمع بينهما من قبيل التلخيص لما كان ذلك مرفوعا في صانركم
ثبت ان الضمير المتصل بالنسبة الى هذه الاضافة مثلا ليس له معنى وهو
لا يعتبر فيه التحقيق كما ان في غيره لا اذ كان في التلخيص واذ ثبت
ذلك في صانركم ثبت مثله في المضاف اليه لان التعريف في المضاف اليه في

الصفة كما عرفت صانركم وهذا اذا قلنا ان المضاف اليه مضافا لما اذا قلنا ان
عمل في الكاف النسب سقط احتياج التعريف على المضاف زيد واستغنينا
عن الجواب عنه فقلنا مقصود في الفصل واوردهم الاسرار التي
والفعل في المضاف الى الجمع بين التعريف والمضاف وباب ما نفع
لا يعمل عليه قالوا كل اسم معرفة يتعرف به ما اضيف اليه اضافة معنوية
لان التعريف في نسبة موصوفة بين الاول والثاني فيلزم كساب تعريف
لتعريفه بالموصوفة قوله اضافة معنوية امتدادا لالتعريف باللفظ
لما تقدم من انما لا يقتضي الاضافة في اللفظ والمعنى على ما عليه قال
الاسماء وقتل في افعالها في نكرات وان اضيفت الى المضاف لانه بعد اعتبار
الموصوفة للمعية للتعريف في نكرات في تعريفه مثل وشبه لان
المنية والمعرية تعديدين كل شئين فلما توغل الابهام فيها اعتد اعتبار
الموصوفة بخلاف فعل وفعل وفارقا لانه اشهر المضاف بغيره المضاف
اليه او بما تلتقي في نكرات يمكن اعتبار الموصوفة فيحصل التعريف بذلك قال
والاسماء المضافة اضافة معنوية على مربي لا لزوم للاضافة ومعنا لا لزوم
لها فاللغة للاضافة كل اسم ذي نسبة توغل في الابهام باعتبار ذلك النسبة
او اسم الموصوف بوضعه المنسوب اليه هو الاول كاسم وفهم مثل وشبه
والثاني كاسم وفهم على مربي على ما ذكره في تعريفه وفهمه ولكن لا
لا يفرق في المعنى ما ذكرناه وغيره الا لانه للاضافة ما يمكن كذلك تعريف
ودار فانه يستعمل عند اوصافه قالوا في اضافة اليه اثنين فلهذا اذا
اضيف الى المعرفة وضع اي نقص للاضافة لان الموصوف بتفصيل الموصوف
فالمعتمد مقصود بوضعه وهو في الاستعمال معناه السؤل عن تعيين خبر

المعتمد

المعتمد باعتبار ما نسب اليه فاذا قلنا ان الرجلين عنده فمعناه السؤل
عن تعيين احد الرجلين الذي استقر عنه ثم لا يخفى ان ما يكون السؤل
عن واحد او اكثر فان كان السؤل عن واحد كان له في اللفظ انما في اللفظ
الى معرفة مني او جمع عهد في الثاني وعهدا في الثاني في اللفظ
الى نكرة معروفة فيقول في الاول اي الرجلين واي الرجل عنده وفي الثاني
اي رجل عنده وان كان السؤل عنه تعدد وجب اضافة اليه في اللفظ ليس
عنه منكر فيقول اي رجلين واي رجل وان كانا ورجلان يقول في الاول
اي الرجلين جاكه واي الرجل جاكه وفي الثاني اي رجلين جاكه واي
رجلان جاكه لان الضمير يعود على السؤل عنه وهو في الاول مفرد وفي
الثاني متعدد وكانهم باقتضاها السؤل عنه تعدد اضافة اليه باطلابة
كانهم قصروا الجنس هذا التفصيل ثم سئلوا عن هذا الخبر الذي على هذه
المسئلة منه فعلى هذا يكون قولهم اي رجلين من القبيل الثاني لان وافق
الاول في المعنى من حيث كان السؤل عن مفرد وكذلك ذكره صاحب
الكتاب في المعنى والجمع قال وحققا يضاف اليه لان يكون معرفة
ومثني او مضاف معنى المنى اما كونه مني فلان وضعه لتاكيد المنى
وهو لفظهم بضم يضاف لتبيين ما هو فلو اضيف اليه غير المنى لفسد
المعنى واما كونه معرفة فلان الغرض باضافة اليه ما هي لغيره اضيفت
اليه نكرة لم يحصل تبيين وايضا فافهم ان الغرض التوكيد والتوكيد معار
فان قيل فكل ذلك باعتبار الجمع فكل حكم بان الاضافة الى معرفة مجموع
وقد قيل كل رجل فالحق انهم الذين في كل مثل ما التزمه
في الكلام ان اسم الجنس لما كان عاما حصل معنى الجمع ومعنى تعريفه فكان

في المعنى صنفه الذي يجمع معرفته وهو المقصود وهو فعله كماله هذا الفعل فسد
 المعنى اذ لا يصح الجمع مع قصد المعنى والا فحين يكون لفظة المضاف اليه
 لفظة واحدة غير معطوفة عليه لفظا غير يكون باعتبارها معني كانهم
 قصدوا اليه اذ تبين ان المراد بالذين المضاف اليه كماله وقد جاء ذلك
 في الشعر تنزيلا للعطف والمعطوف عليه كالمثلث الواحد كقولك لا يزيد
 وعمر **وقال** ايضا على قوله في الجروب في فضل فعل الفضل
 في الوجه الغائب في مثل قوله اكرم الناس انه يلزم ان يكون جميع الناس
 كراما في قصد المثلث وهو باطل وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا اخبركم
 باحكم الي ولا فخركم يعني ثم قال لا اخبركم باحكمكم الي واحكمكم يعني فليعلم
 ان يكون الخطاب من محبين من مبعوضين مقربين مبعوضين وهو غير
 جائز ووجه التعميم انه قد صنف الاحب والاخص الى الخطابين فيلزم
 ان يكون مشتركين في اصل الصنفين من الملية وبعض ومن
 قال في هذا الفصل احب في قوله الماتقن والايح اعدا لبي مروان انه
 على معنى عادلا لما يلزم من فهم يكونون مشتركين في كماله ولم يشأ كونه
 محله لانه على معنى فاعله وما تشبه فلا يلزم من ان يكون هو الذي علم
 علي ان يكون محقق فاعله لان تشبيه المضاف ومجده في باب فعل التثنية
 جائز لا لا اتفاق لقوله تعالى اكابر محبوا وشبهه ولقوله
 ان المضاف اليه في هذه المواضع المعترض بايجاب ان يكون محققا لما
 في اصل المعنى الذي دل عليه افعاله فيكون قوله يا حكم احب المحبين منكم وكذلك
 اكرم واحكم واخصكم وقولهم اكرم الناس وشبهه على ذلك ويجوز ان
 تعد مضاف محذوف كما قيل لمحبوبكم واكرم كرام الناس ويكون ذلك

الناظر

التاويل على احدها ما علم من لغتهم انهم لا يطلعون على الفعل التثنية الا على ذلك
 فلما كان ذلك معلوما عنهم في إطلاق العام من اذ به التخصيص ما دل عليه
 من القاعة المذكورة عنهم فذلك جاء هذه اللفظة في معنى هذه المواضع
 على ما ذكر من المعنى **وقال** ايضا على قوله الناس في الفصل وهو
 بدو سنة ٦١٨ وهل ترجع التسليم او يكشف المعنى ثلاث
 الانا في والديار المبلغ في الفصلان في التحقيق موجبان الي تلك الانا في
 والديار على جهة التاطلية ومنه ذهب المصري انما اذ اوجهها الي شئ وجب
 اذا العمل معها يكون في الاخر من الفعل على حسب الظاهر المذكور كخبر
 صبري وان كرمه الذي يدان او صبري وان كرمه الذي يدان واذا وجب ذلك
 اختفى ان يكون في امدها ناصب للاثا في والديار المبلغ وهو
 جع لا يعقل وقيل ان يكون صبري صبري صبري جع المونث او صبري لاثا
 المونثه فيكون صبري التسليم او يكشف او يرجع التسليم او يكشف او
 ترجع التسليم او يكشف او يرجع تسليم او تكشف ولم يجز على واحد من
 الاربعة المقصود المذكور وانما جاء بالياء فيها جعلا لا يكون فيه على كنه صبر
 وهذا ما يقوي به مذهب الكسائي فانه يزعم اذا وجه الفصل الى ظاهر
 فاعله لمعها وكان الاخر وجه لجامعة الفاعلة ان الفاعل لا يضر وانه
 جعوه وهذا كذلك فانه على المعنى بالاختلاف الاخر موجه الى التاطلية
 بالاختلاف ولم يضر فيه اذ لو اضرب كان على ذكرناه ولقد قد خسرنا رجب
 ان يكون صبري المفرد المذكور لا يقع ان يكون صبري الواحد المذكور للجمع وقد
 اوجب ذلك ما سري لمعها ان الفعلين لم يوجها الا على البدل والاضمار
 يكون في توجيهها جميعا على التحقيق وليس بالبدل فانه لم يجب الاضمار

ردوا المعنى مفعول بكشفه معناه ان لا يقال كشفه الله العزة اي ازالها
وقال ايضا على قوله الشاعر في الفصل
 • ايها الشامي احبب علي • انما انت في الضلال فاعلم •
 • لا تبغني فليست تبغني • ان سبني من الرجال كريم •
 قال ابن الامير تالفا لا باليات بالخرنوبس ام لم يظن غيبا سليم
 يهجو بعد الشعر مسكين بن عامر الذي رجم معناه انك عالم بان قد رجم
 دون خديج وانك لست من تشامتي واما الفصل ذكره لظن بالمشائفة
 ان تم حاملة لما يظهر بها في العادة مع علمك بخلافه ثم رد عن البيت
 هذا العرض الذي قصده فقال انما انت في الضلال فاعلم يعني ان المشائفة
 انما يستدل بها على المماثلة عند تقارب الشخصين فالعند المتابعة فلا تفرق
 نظير ما فعل في فعله ذلك الذي لا يتم به كخبر عن المقصود عند العمل لا
 التحاسيف التي تضر ولا تنفع واذ كان قال نعم يقال لهم على وجهه اذا
 سلك غير الطريق وموضع الاستسار في قوله الثاني في جهة امتنا
 ما فيه الا لفظ والام الي المضمر المتصل كقولك الصناري والصناريان
 ومفعول ما لم يسم فاعله مضمرة ترجع على الثاني لان معني الذي
 لست في وهو وان كان مخاطبا الا انه لما وصفه بالموصول امر في الغدير
 على لفظ الغيبة كقولك انت الذي ضرب وهو بمن من فوك انت الذي
 ضربت فقال لست في وقالوا ايها الذي نزل عليه المنكر وانما كان كذلك
 لان الذي من الفاظ الغيبة ومخير لفظ الغيبة غيبة فلذلك جاء الفصح
 بصبر الغيبة **وقال** ايضا على قوله الشاعر في الفصل
 يا قران اياك حي حوئيد قد كنت حوئيد على الإحراق حي حوئيد

الامن حيث انه يؤدي الى انقلا لفظ الفعل الى البدل على التحقيق الذي
 انه يجب الاضمار في قوله قام الذي يعرف او قد علم كما يجب في قوله قام الذي يعرف
 وقد علم وان كان ما ذكره مستحقا لان قيل قام الذي يعرف او قد علم وان كان
 بينهما في معنى المتشبه المحبب الا انه والوجه الثاني ان قد علم الاضمار على تقدير
 كما قيل في قوله تعالى نسقيهم ما في بطونهم فقد رجح خبر المذكور للجمع بتاويل
 المذكور وهو من الجذر من حيث كان تشايبس يجمع صريح وكذلك قوله روبر
 فيه لظن من سواد وبلق فاعاده وهو صبري من كذا على نظره وهو جع او
 على سواد وبلق وهو شئ وكلاهما سواد في الغرض من جهة اعادة الضمير
 بتاويل المذكور وان لم يكن صلا الى باعتبار اصل وضعه وهذا الوجه ايضا
 بحيد الا انه اوجه من الاول ودليل احتمال ما علم من قصد محافظتهم على كفا
 وانهم لا يصنفونه ابدا واذ اقم ذلك منهم وجب التاويل في ما علم وان كان
 بعيدا لان المعيد جائز وخلاف المعظم غير جائز وفي قوله تعالى وان لكم
 في الانعام محمول عند سيوبه علي ان الانعام اسم مفعول وان كان متداولها
 كما في قوله كل الناس صرجه لا على اجمع الا بالاجال والاحمال وهذا من بعد
 باستبعاد رجوع المذكور على الجمع المحقق حتى اغتفر تاويل الانعام الي اسم
 الجمع ولم يغتفر جعل الضمير واجبا اليه كونه جعوا والتسليم مفعول
 بجمع لانها معني صرجه راجعا كقولك تعالى فان رجلك انت
 ورجح يكون لازما ومعه ان يقال رجم زيد في نفسه ورجح زيد عمرا
 اي صرجه راجعا فمعني وهل يرجع التسليم اي فعل بصير تلك الانا في
 والديار المبلغ التسليم راجعا التسليم مفعول بوقع الفعل عليه كما
 قد جاء اي فعل برة الانا في والديار التسليم لان معني رجع للمعنى جع

عن الفاعل وليس من لغتهم
 ولا فرق بين ان يكون الفاعل

بدل او عطف بيان من اياك وكان واسمها وحيث علمت ان ومعناه ان كنت
 ادعي من ابيك تخاليل تدعي انه ولد والحق وقد تحقق بولادة اياك
 ومثل ذلك ابلغ من ان يقول له انت الحق لان ذلك يشعر بتحقق ذلك خبري
 كان ذلك معروفان ابيك قبل ان يلدك بهذا ابلغ من دعوى الحق فيه الآت
 واد ذلك مثل هذه المعاني لا يكاد يحصل بالتعبير ولا في احوال الغالب
 تدرك بالقوة التي جعلها الله تعالى في اهل هذا اللسان والجار والمجر ومثل
 تخاليفه يقال فنته على كذا اعرفت منه وموضع الاستدلال قوله حتى هو يلد
وقال ايضا ما على قول الشاعر في الفصل يستقون من ورد
 البريص عليهم يريدون يصنفون بالحق السلسل * يجوز ان يكون المراد
 مدح ما يردى ونقصه على غيره ومعنى يصنفون اي يفرقون يقال
 صنفته اذا منجته والحق الحز والسلسل السلسل كالسلسل
 والسلسل اي كان مزج بذلك فاسقط النسبة كعادتهم في المبالغة
 ويجوز ان يكون المراد مدح هؤلاء القوم بالكم والنم لا يتقون الله الامم
 بالخز لسعتهم وكرمهم وتعظيمهم يريد عليهم والبريص يدعى الكرم موضع بوشق
 وقال قوم هو بالبناء والاراد ببري ما يردى وذلك ذكره الضير **وقال**
 عليا على قول الشاعر في الفصل بوشق سنة ٦١٨ اكل امرئ عسبين
 امرئ منار يوقد بالليل نار اكل امرئ وامر امضولان لعسبين وقوله
 ونار عند سيبويه مخفف عن علي بن خلف الصنف الذي هو كل لينة الاولة
 واراد ان موجودا محذوف ذلك يعني المصنف اليه على امر به وهذا وان كان
 على خلاف قياس حزنه المصنف محصور عن غيره بكل ومثل اذا قصته الخفق
 لا النسبة كقولك ما نيل من اسر ولا اخيه ليقول ان ذلك وانما احتسنا
 بذكر

بذلك من حيث كانا الذات واحدة في المعنى فلما تقدم ما يدل على ذلك لغت عن
 اصل الخبر وبقي ان يحل ما كان عليه فعلى ذلك لا يكون قوله ونار يوقد بالليل
 نادا عطف على عاملين من حيث كانا يخرضا لكل مقدم في حكم الوجود
 فكانه قال وكل نار ووضح وقال وكل نار لم يكن عطف على عاملين اتفاقا
 فذلك انه اذا كان كل واحد او جودا لا لانه يكون عطف على محو لي حسين ما
 وهو عامل واحد وكثير من الغويين لا يقدم على سيبويه لانه عنده
 يوجب اعرايه باعراب الخبر وقوله على قياس المعروف في حزنه المصنف
 فيجعل محطوفا على امرئ المخمض او لا ويجعل نار المصنوعة معطوفا
 على امرئ ويجوز هذا الدف من العطف على عاملين وهو ان يكون الاول
 منها معنونا وان يكون المعطوف جارا على الثاني الاول كقولك في الدار
 زيد والحجرة عمرو واسمها ذلك وسيبويه ينج في هذه المسائل وقد
 استدل القائلون بما يدل قوله تعالى واختلف الليل والنهار الى آخر
 الآية وهو ظاهر فيما ذكره لانه تقدم وفي خلقكم ومايت من دية آيات
 بالرفع عطف على آيات التي هي وفي خلقكم وبالنسب عطف عليها اذا
 كانت منصوبة وهذا عطف على عاملين واستدل ايضا باليت المذكور
 ويقولهم ما كل سودا من ولا ايضا من قوله تعالى عند قوله الذين
 احسن الحسن ثم قال والذين كسبوا السيئات جزا نسفة بلها ونسبوه
 يتاؤل ذلك كله فربما من العطف على عاملين فتاؤل الميت كذا ذكره ذلك
 ما كل سودا وما مثل اخيك ولا ابيك وتاؤل واختلف الليل والنهار الى آخر
 هو المعطوف وحده وآيات مجرى تأييد الاول كما تقول جاني زيد زيد فكل
 آيات كذا زيد وتاؤل قوله والذين كسبوا السيئات على ما ثبت بالخبر

جزا نسفة بلها اي لم يجر نسفة فيكون قد عطف جملة على جملة وغيره لا
 محتاج الى نحو من هذه المايلات كلها ليقول في هذا النوع من العطف على
 عاملين في فعل الباب كله على ظاهره من غير تاويل **وقال** ايضا في سنة
 ٦٢٢ على قول الشاعر في الفصل وهو صحن الخرجية مرهفات
 ابار ذوي ارموتاد ووها صحنهم اي سقنهم من الصبح وهو
 شرب العنادة وهو نقض العنق ونصب مرهفات على انه مقعول
 ثان على طريق التمثيل كقوله عجة بينه صحنه وجميع كانه لما جعل
 مكانه سحما باسمه وابار اهلك وذوي ارموتاد مفعول مقدم والارومة
 الاصل ودها فاعل ابار والمخبر في ذوهها ارجع الى اللفظان اهلك
 ذوي اصلها اصحاب المرهفات وانا يعني نفسه ومن لم ير عنه لان المرهفات
 لهم فم اصحابه او لكانه جعل الفاعل خلاصا لظهوره وتوكيدا لانهم اصحاب المرهفات
 والنسبة ارموتاد يعود على الخرجية وكان القياس تصغيرا بقوله ارجع
 بها ولكنه عدل الى الظاهر لما ذكرناه في **التوابع** وقال ايضا ما
 بدعوى سنة ٦١٨ على قوله في التوابع هي الاسماء التي ليس الا اربابا
 على سبيل التبع لغيرها غير جليل وغير امدجانه ذكره في التبع فوه من
 جعل التوابع جعل التبع والامر ان يبينه بان يوقف عليه لان الغرض ان
 يعرف التوابع فيعطى ارباب متبوعة فاذا عرفناه باعراب متبوعة جاز
 الي الدعوى **وقال** ايضا ما على قول الشاعر في الفصل وهو
 جاؤا بندق لرب الديق قضا وقوله ما زلت اسعي حرم ونشط
 حتى اذا جاءني الظلام المختلط جاؤا معناه انه يصنم بالظلم والظلم
 في تركه كذا من نزلهم وبان في انهم لم بانوا بما اتوا به مع اخيه من

الادعوى الا بعد سعي واختباط ومضي جانب من الليل ثم بعد ذلك لم يأتوا
 الا بدين قد شيب بالما حتى صار كونه المذيب لورقة لانه سمار اي مشوي
 بالما **وقال** ايضا ما على قول الشاعر في الفصل انا ابن جلا وطاع
 الشنايا حتى اصنع الحماة تعرفوني يعني اني اتركب الاحوال ولا اجد غير
 وقوله حتى اصنع الحماة امان يريد كثر مياشرة الحرب فلا يراه الا كثر
 الا بغير علة فقال اصنع الحماة تعرفوني الذي مارني الا بغير علة او يريد
 اني مكنر بياشرة الحرب ولياس عن الحرب حتى اصنع الحماة واليس ان
 الحرب تعرفوني يعني اني اذا جارت عرفت باعداني ونجيتني واما قوله
 جلا ففيه اقوال قيل تقدير انا ابن رجل جلا تحرف الموصوف وقالم المصنف
 مقامه وقيل ان جلا علم غلب على ابيه وقيل ان انا ابن ذي جلا وجلا
 اختصار الشعر عن مقدم اللين **وقال** ايضا ما بدعوى سنة ٦٢١
 على الفصل استقطب النخري في عطف البيان ان يكون اشهر من متبوعه
 ولذا قال ومنزل من التبع منزلة الكلمة المستقلة من الغريبة اذا شئت
 بها اي اذا افسدت بها يعني ان عطف البيان يستعمل متبوعه اذا المتبوع
 كالغريب ولذلك مثل بقوله اقم بالله ابو جعفر عن فانه من اشهر من
 قولهم ابو جعفر لما كان محققا لغيره والتابع كالشعر وليس ذلك بشرط
 فان الانسان اذا قال جاء ابو عمر زيد وكان شرا لفراسمه ليزيد خاله ولم
 يعود كثره فانه يحصل الالتفات والكشف وان لم يكن اشهر فم النخري بني
 الامم الا ان في **المبيات** وقال ايضا ما على قول في الفصل
 في النخري هو الذي سكن امه ومكة لا يعمل هذا المثلين يستقيم لانه
 ان في الحد او العطف فان قصيد لم يستقم اليه من شخيرة سكن ومكة

في الحرف وان قصد حفي وان كان فيه شذوذه لفظي في استعمال الواو يعني
واستعمال الحظم وفي لغة الواحد **وقال** ايضا حليا بدو شق سنة
٦٢٤ علي قوله في الفصل في المبني هو الذي سكن الحرف وحركة لا يعمل
قال نعم بعض طلبه الادب ان عصا وموسى سكن الحرف لا يعمل وهو
معرب بافتاق والخواب **قال** ان هذا له حركة في الحرف لا يعمل وهو
حركة مقدرة اذا فرق بين اللفظية والتقديرية فليس حركة الحرف بغير
عمل فقد صرح قوله سكن الحرف وحركة لا يعمل لان له حركة بعامل والمادة
بقوله سكن الحرف وحركة اللفظية ان لم يكن تقديره او المقدر ان كانت
فيها جميعا فان كانت بحال فهو المعرب والافعال المبني وذلك نقول في قوله
سري ودعائه مبني على الحركة المقدره اذ اصله سري ويحذف وكذا
عصا وابيه يجب ان يكون عربا **وقال** ايضا حليا بدو شق سنة ٦٢٤
علي قوله في الفصل وانا اسوق اليك عامة ما بينته كعرب من الاسماء الا
ما عسى يشهد بها الاستسناد منقطع ولا يستقيم ان يكون متصلا لان لو كان
متصلا لم يخل ما ان يكون من قوله عامة او من قوله ما بينته كعرب او من
قوله الاسماء ولا يستقيم واحد منها لان لو كان من عامه لصار المعني اسوق
الأكثر لا الشاذ فيكون قد اخرج شي مما ليس بشاذ ولم يدرك ذلك وان كان
من قوله ما بينته صار المعني اني اذكر اكثر المباني التي كانت بشاذة ولم
ان يكون قد ترك شيئا ليس بشاذ لان اكثر ما ليس بشاذ بعضه واذ لم
يدكر البعض ما ليس بشاذة لم منه ان يكون قد ترك بعض ليس بشاذ ولا
يستقيم ان يكون من قوله من الاسماء لان نفسه لم يلقه ما بينته وقد بين بطلان
رجوع الاستسناد اليه في انهم بطلان في رجوعه الي نفسه لان المعني فيه هو واحد

في الفصل وقال ايضا حليا علي قوله الشاعري الفصل وهو
بدو شق سنة ٦٢٨ وما بيني اذا ما كنت جارتا الاجزاء بالاكث
ديار معناه اذ لم يمتصت بجوارك فاستقل بجوارك فاحمد معتقدي مني
بر الان بجوارك هي المقصوده دون جميع الجوارك وان لا تجاورنا في موضع
مفعول اما علي تقدير صفة غير مفعول كمال ما باليت زيدنا وعلي تقدير
بنفسه كصرك ما باليت زيدنا وادخلنا الجوارك او موضع الاستسناد قوله
الاكثر لوضع المعني المتصل للمفصل والاصل ان لا يجاورنا الا الاكثر
ديار ولا يستقيم مقدم علي المستثنى منه فوجب ان يكون منصوبا كقولك
ما جاني الا لك اعمد فعدله عن لفظ الفصل المتصل الذي هو انك في المعنى
المتصل الذي هو الكاف ومعهما الصيغة **وقال** ايضا حليا في هذه
المتنحط قوله في الفصل وقد جعلت نفسي تظييرا لصفة لضعفها
لضعف الحظم فابها يقول طابت نفسي للشفقة التي صابني لوضوح
القاصدي بها في اعظم منها والشفقة عبارة عن الشدة وهما اثنان قصدها
بسوقه في مثل ما طاب له وجعل منه من اخلاص المقارفة التي يجب
ان يكون فيها اخلاصا لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها
وليس يعني المعنى من اجله لان لم يرد ان طابت لاجل الضيقة وانما
طابت بها لاجل هو قوله لضعفها اي طابت نفسي بها صابني من
الشدة لاصابة من قصدي في الشدة والشفقة لضعفها فكل من اخلاص الصبية
ويقال صغير الشدة وضيقه وجاء الي علي الوجهين فقول لضعفها من قول
عقبت الشدة لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها
الشدة لان الفعل هو صابني من اصابها وصير المعنى صيرها لضعفها

ان اللام في قوله ولا المتصل احصر
متعلق بمعنى قوله لم يسوقوا لتركه
لام التعليل لشيء التسويح للتسويح
وقال ايضا حليا

في بعضه لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها
صفت الشدة لا مستغنى ويكون قوله يقع الحظم نابها لضعفها لضعفها
الشدة عناصرها بل يوجب مستغنى ما يبلغه الحظم وكذا يلوح ان باب الحظم عن
ذلك وموضع الاستسناد هي الضمير بين الغائبين متصلين وليس لهما اطلاق
وهما صير المعنيين وهو قوله ما بينته كعرب او من قوله ما بينته كعرب او من
قوله الاسماء ولا يستقيم واحد منها لان لو كان من عامه لصار المعني اسوق
الأكثر لا الشاذ فيكون قد اخرج شي مما ليس بشاذ ولم يدرك ذلك وان كان
من قوله ما بينته صار المعني اني اذكر اكثر المباني التي كانت بشاذة ولم
ان يكون قد ترك شيئا ليس بشاذ لان اكثر ما ليس بشاذ بعضه واذ لم
يدكر البعض ما ليس بشاذة لم منه ان يكون قد ترك بعض ليس بشاذ ولا
يستقيم ان يكون من قوله من الاسماء لان نفسه لم يلقه ما بينته وقد بين بطلان
رجوع الاستسناد اليه في انهم بطلان في رجوعه الي نفسه لان المعني فيه هو واحد

علي امتناعه **وقال** ايضا حليا بالقاهرة سنة ٦٢٤ علي قوله في الفصل
عليه لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها
وانما يخرى بعليك وذكرك وفي ليس اسما او ما في موضع التبريد لضعفها
وانما كان الاخر بالخطاب لان صيغة الامر لا تكون في الخطاب الا بالخطاب **وقال**
ايضا حليا بدو شق سنة ٦٢٤ علي قوله في الفصل وليضرب من
التوكيد اي لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها
والفصل هذه اقلت زيدنا لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها
فيه تأكيد ومبالغة ولذلك قال سيبويه زيدنا لضعفها لضعفها لضعفها
من قوله زيدنا لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها
الي زيدنا فكانت ذكر وتبين وذكر الشئ منين اليهم من ذكره وقوله واحدة
وقال ايضا حليا بدو شق سنة ٦٢٤ علي قوله الشاعري في الفصل
علي انها تحفو العلوم ولما **توكل** بالادني وان جعل المعنى
علي هذه يقع في شعر العرب وكلامهم كقوله او المعنى في الاستسناد واضرب
عن الاول لا تدي انك اذا قلت لا يدخل فلان الجنة لسوء صفة حاله
لا بأس من رحمة الله كان استسنادك لما تقدم واضربا من تحقيقه وكذلك
قوله في البيت قوله لا انسي قتيلا لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها
ثم قال علي انها تحفو العلوم لان المعنى علي ان العادة تسيان للضرب اسبابا
تقلدات والجمع علي ما كان من المصائب قريب العهد وهذا الضرب واستسناد
لما تقدم من قوله لا انسي وكذلك قوله وهو ايضا في الحاشية
وقد عوان الحب اذا دنا **توكل** بالادني وان جعل المعنى
بكل تداني فليدني ما بينا **علي** ان قرب الدخيل من كعبه

علي امتناعه
عليه لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها
وانما يخرى بعليك وذكرك وفي ليس اسما او ما في موضع التبريد لضعفها
وانما كان الاخر بالخطاب لان صيغة الامر لا تكون في الخطاب الا بالخطاب
ايضا حليا بدو شق سنة ٦٢٤ علي قوله في الفصل وليضرب من
التوكيد اي لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها
والفصل هذه اقلت زيدنا لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها
فيه تأكيد ومبالغة ولذلك قال سيبويه زيدنا لضعفها لضعفها لضعفها
من قوله زيدنا لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها
الي زيدنا فكانت ذكر وتبين وذكر الشئ منين اليهم من ذكره وقوله واحدة
علي انها تحفو العلوم ولما **توكل** بالادني وان جعل المعنى
علي هذه يقع في شعر العرب وكلامهم كقوله او المعنى في الاستسناد واضرب
عن الاول لا تدي انك اذا قلت لا يدخل فلان الجنة لسوء صفة حاله
لا بأس من رحمة الله كان استسنادك لما تقدم واضربا من تحقيقه وكذلك
قوله في البيت قوله لا انسي قتيلا لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها لضعفها
ثم قال علي انها تحفو العلوم لان المعنى علي ان العادة تسيان للضرب اسبابا
تقلدات والجمع علي ما كان من المصائب قريب العهد وهذا الضرب واستسناد
لما تقدم من قوله لا انسي وكذلك قوله وهو ايضا في الحاشية
وقد عوان الحب اذا دنا **توكل** بالادني وان جعل المعنى
بكل تداني فليدني ما بينا **علي** ان قرب الدخيل من كعبه

علي ان ضرب الدار ليس بانفع اذا كان من قواعده غير بنحوه
 فقوله بكل تدويرا فاعلم ما يشق ما بانهم قال علي ان قرب الدار من الجعد
 كالاضراب عن الاول لان المعنى فلم يحصل لنا شفا اصله واذا كان قرب
 الدار غير في المعنى المراد ففقيه شفا او بعض شفا وكذلك في قول علي ان
 قرب الدار من الجعد فاستدل ان لا يكون غير الاصح كورقنا بطل
 المجموع للمعنى في قوله قرب الدار من الجعد هذا معناها او ما تعلمها
 علي الوجه الاعلى فيجعل المعنى امرها ان تتعلق بالفعل المتعق قبلها
 كما تحلقت حاشا الاستثناية بما قبلها لكونها اوصلت معنى ما قبلها الي
 ما بعدها على وجه الاضرب والاخرين وطه منه ان يقال انها في موضع خبر
 صروف المستد كما انه قيل والمحقق علي ان الامر كما تعلمنا بهذا كما تعلق
 كل خبر وجاز وجوز لان الجلة الاولى وقعت عن تحقيق ثم جي بما هو
 المحقق فيها وحققا البند الموضع المعنى وقال ايضا ما علي في قوله
 المفصل في فصل ربه وجلا المعنى في قوله ربه وجلا ليس بكرة وانما كانت
 حكمه حكم المكرات باعتبار كونها اطلاق عليه الذكر لذلك ولم يوصف
 لان خبره بالاضراب والخبر لا يوصف وقال ايضا في هذا الضمير انه مفرد
 علي كل حال لان مصدره علي خلاف القياس اتي به اخيرا لانهم في جريان يكون
 مفعولا قايما علي نعم وقال ايضا ما علي في الفصل علي قوله كاحل الضرب علي
 الجرح وشابهه اياي بلفظ لاصل الخبر غير ان يقتضيه لفظ اصله وجعل
 له فالجرح هو الذي عدل عن لفظ اصله وان كان في الحقيقة من حيث المعنى
 موجودا والجرح عليه هو اللفظ الذي وضع لغير اصله وان كان في المعنى غير
 موجودا مثله اقلت من ربه باحد فان لم يوصف علي الضرب لان الجرح من اذكر

في

فيه لفظ غير ما يقتضيه لفظ اصله في الجرح والذكر لفظ لاصل الخبر
 ما ذكر وهو الضرب لان الفاعل اصل في الضرب فالجرح انما هو اذا قلت رايت
 الزينات فالامر بالمعكس لان الضرب من اذكر فيه لفظ غير ما يقتضيه
 لفظ اصله في الجرح والذكر لفظ لاصل الخبر من اذكر وهو الجرح وعلي هذا
 تسقم المواضع كما فاذا اقلت لولا ان قال في خبر علي الضرب واذا قلت ما انا
 كانت فالجرح هو علي الضرب والاصل ان تنظر في وجدت اللفظ غير ما هو
 في الجرح المخصوص فاحكم بان مدلوله هو الجرح في الجرح المخصوص فاذ قلت
 ما انا كانت وجدت اللفظ الجرح وليس هذا اللفظ لفظ الجرح فوجدت الجرح
 ثم تنظر في الذي هو اصل اللفظ فتعلم انه لفظ في ذلك بانهم هو عليه وعلي هذا
 يحتمل المسائل كما في **الموصلات** وقال ايضا علي قول الشاعر في الفصل
 انا ناري فقلت سنون اتم فقا لوالد الحن قلت عوا خلا ما
 ونار قد حضنت لرا بليس ببالا اريد بعاصما وقبه
 وسوي تحيل رحلة وعين اصكاليه يخافه ان تنام
 وبعد قولنا ان انا فقلت ليا الطعام فقال لهم زعم عبد الله لاش الطعام
 خلا ما منصوب الي التميز اهي نعم خلاكم كما تقول الحسن الله صاحبك
 والاحسن ان يكون طرفا ان ليس المراد انهم نحو افي خلاكم ولا في صاحبك وانما
 المراد انه نعم صاحبهم واذا من صاحبهم كان في المعنى وقوله عند لاش
 الطعام الطعام مفعول ثان اما علي فقدر حرف مرفوضا اي تحيد
 الانشائي الطعام واما علي ان متعدد بنفسه من اصله كقولك استغفر الله
 الذنب ومن الذنب ويقال لاش وانس يعني ومدد موضع الاستثناء ومنه
 ظاهر ما قبله كذا في الظهور وحضنت اي اسحلت واورقته يقال

حضنت النار حضنتها حضنتا وقوله سوي تحيل رحلة اريد سوي رحلة
 اقتربها في تقديره اليه **وقال** ايضا علي قول الشاعر في الفصل
 وهو عدى العباد عليك اماره امتيت وهذا تحيل طليق
 معناه انه لما امر الخليفة بتخليص من حبس قباد وراكبه وتسيره انشد
 مخاطبا للديبة في انه لم يبق احدا عليه حكم وقال امتيت اي من حكم عباد وانا
 لم يكن له حكم بل ايتة فلا يكون عليه حكم ولي وقال وهذا تحيل طليق يعني
 نفسه وموضع استشهاده ظاهر وهو هذا في **اسماء الافعال والاشعار**
 وقال ايضا علي اسماء الافعال والاشعار اما ان يقصد بها معانها التي وضع
 له فيجب بناؤها على ما بنيت عليه من سكون او حركة واما ان يقصد بها غير
 ذلك واذا قصد بها غير فتارة يسمى بها فيكون في المعنى كالعلم وتارة يراد
 بها نفس اللفظ كما يستعمل في امره من الفاظ لنفس اللفظ وفي امره من الوجوه
 جميعا من اجزاءها ان تحكي علي ما كانت عليه كقوله عدى العباد عليك اماره
 امتيت وهذا تحيل طليق وقوله عدى العباد عدى كل مطية امام المطايا
 سيرها المتخالف والمثاني ان تعرب عن الاسماء وانما تعرب عن الاسماء
 المفردة فان كانت اللفظ حاصرا ومنعه فالضرب المقصد التذكير وموضع
 التعريف بتأجيلها اللفظ او الكلة كما فعل الامر في اسماء المذكرات بناء علي
 انها للموضع والبقعة وان كانت للعلية فظهر ان انضم الى العلية علة اخرى
 امتنع من العرف والاضرب كما اعربت عن غير فان كان اسما المذكرات عدى
 منصرف وان كان مؤنث منته منصرف **وقال** ايضا علي قول الشاعر
 في الفصل وهو عدى العباد عدى كل مطية امام المطايا سيرها المتخالف
 يريد انهم يسرعون في السير فيم يسرعون المعنى بهذا العرف لتسرع في سيرها

دفع

وقال امام المطايا لانه اذا سقت الاول تبعها ما بعدها بخلاف سوق الاول
 وقال سيرها المتخالف يعني انهم يسرعون في سيرها متخالفين والمتخالف
 الترخيف في السير واذا سقت المتخالف كان سيرها على ما كان عليه وامام
 المطايا في موضع وصف مطية وسيرها المتخالف جازا ايتا متوافقة
 صفة لمطية والمجاز والمجوز متعلقين بنحو **وقال** ايضا علي قول
 الشاعر في الفصل وهو ومن دهر علي وبارك فرك جمرة وبارك
 المذهب في فعال المعنوية ثلاثة مذهب اول الجاز المثنائي في الجمع ومذهب
 القليل من يتم الاعراب في الجمع كقول المصنف ومذهب الثاني من يتم
 الفرق بين ما اخره رآ عنهم كدع الجازين في وجوب ثباته وان لم يكن
 آخره رآ عنهم كدعهم في انه اعراب غير المصنف فقوله ومن
 دهر الميت شاهد من القليل من يتم في تمام الضاليت فظالمه في
 الاستشهاد علي ذلك لوقع الفضة في اولها كانت مبنية لوجوب الكسر
 ولا الشكالي في ذلك واما قول علي وبارك فيجوز ان يقال انه لقي به علي قصد
 البناء ولكنه من ضرورة الشعر فيجوز ان يقال انه قصد في امر ابيه
 اعراب غير المصنف فظالمه ذلك الجري اضطر الى صرفه فصرفه فادخله
 الكسر لانه فيكون شاهدا كدع الثاني فضعف الوجه الاول وهو ان
 يكون مبنيا لقول الضرورة من وجهين امرها ان الشاعر لم يدق وقول ان
 مذهبه اعراب وبارك فيهم ذك من اضاليت فلا ينبغي ان يحمل الاول علي
 خلافة جميع الكمال لانه استعمل في مخالفة لفظه على كل تقدير والظاهر في
 والمثاني اذ فيه تنوين المبني بالاضمار والمبني بالاضمار لا تنوين للاضمة
 الا بغيره لا يحسن في تعال قالوا في عدى عن سوا ولا في نزل

نحوه والذم جسد ذلك على الوجهين المذكورين ثبت ان له اولاً ويكون
 الموضعان جميعاً المستند الى اللغة العربية من غير تفرق بين ما ذكره راء
 وبين غيره **وقال** جامع التاملي ومن ابيات الفصل قوله عرف بن الاوصاف
 من كلام الطبيب التبريزي عن مرضه عليه فاستجوده وكنت اذا منيت فخصم
 نسوة دخلت لفاك فيه وقام فقبضت من فقال المصطب طولاً
 وطولاً قد تجددت عن الخلق منيت بليت ودللت له فصدته فكريته
 فتبريزي الكلي من فقال عليه راء العظم التي في وسط الوامدة فقال
 والخلق الذي كلفه الخط لا يبين كون في وسط فقال المصطب وتجرب خرق
 في الجلود والدم والمغلي حتى يصل الى الخلق وهذا على طريق القبل وليس عليه
 الكلي في الحقيقة فابريه ان يعمل به على يبلغ به غاية المكون فيكون بمنزلة من
 كوي هذا الكلي قال راء في الدار على الحاروتين وكيف كانت ولا يكون الادارة
وقال ايضا على قوله في الفصل كارت بالوقت القلاء الصلوايا
 قياس الالفاظ التي يستعمل في الالفاظ ان تستعمل في الالفاظ فان كانت
 لغز في الالفاظ استعملت كذلك وان كانت بالالاف واللام استعملت كذلك لان
 يكون كذا فلا بد في ادخال الالف واللام على الحركات في حلقه واللام في ريق
 بالالف عليه وان كانت لا يفتح منها الالف والظن وانما تفرق من حيث انما استعمل
 هذا الاستعمال فقياسه ان يقال رعت تجربت سبني ومربى كالتفت في غير هذا
 الموضع واما ادخال الالف واللام عليه فليس بقياس ووزنه وذلك ان ادخال
 الالف واللام على مثل امين وزيد وعلية وسيد وسيد وسيد وسيد وسيد
 ان هذه الالفاظ اذا استعملت هذا الاستعمال كانت في الحقيقة لالافاً لا لالافاً
 وهي متحدة في الالفاظ في الجواب وكان تعدد ما كتبه مدلول الالاف المتصل

الموضع

الموضع باوصاف مستعملة وقد ثبت ان ذلك يقع لغيره بحسب المنة على
 مستند كقولهم هذا زيد استخرج من ذلك الالف واللام فان كان هذا كذلك
 يقصد الى ذلك المقصد فادخل عليه الالف واللام واللام فدخل الالف
 واللام على ما فيه من المستند واما انما قد تقدم في غير هذا الموضع ان مثل
 هذه الاسماء اذا لم يمتحسبوا الى المعنى التي وضعت له لم يجوز في ما كانت
 على الجنا ويحذف في الاعراب وقد حكاهما راء في الالف **وقال**
 ايضا على اسم الاعمال والاصوات في الفصل قال اختلف في ادخال الالف
 من الاعراب والاسماء والاصوات فلا اشكال في انها غير مبررة لادخال الجواب
 للالف في ما هو مفقود واذا قد سبب الاعراب فلا ادخال لاسمها الا فعل
 فدخل في الالف انما الاعراب بالاسماء موزون موزون في الاعراب لادخال
 حكم حكم وهذا ليس بشيء فان الاحكام مستحقة للاعراب بالتركيب على ما ثبت
 من لغتهم سواء وقعت موقع ما لا ادخله او موقع ما لا ادخله وانما اجعوا
 على ان سبب المنبئات او وقعت حركاتها امر متجه لان كان واقعاً مع
 ما لا ادخله فذلك يجب ان يكون متطرفاً فيكون له او قد قيل في
 ذلك وجهان احدهما انه منسوب بغير المصدر وان كان ذلك في صفة سكونها
 اي اسكت سكوناً فبشيء كونه اقيم مقام اسكت وكان موضع نصب كونه واقعاً
 موقع سكوناً والمصدر على ذلك ان كان اذا قلت رويد زيد كان مصدرها
 لفظاً ومعنى واذا قلت رويد زيد كان اسم فعل وهو جنداء فوجب ان
 يكون موضوعة نصباً على المصدر هكذا رويد زيد وعلية زيد واذا ثبت ان
 لفظ اسم الفعل قد استعمله صريحاً في المصدر وهو جنداء اذا كان اسم فعل
 علم انه في هذا السبب للفعل نصب على المصدر وانما ثبت ان هذا الجواب

لمدحها وجب له المصباح كونه موضعاً موضعاً للمصدر في المعنى والاعتبار القدر
 وجب له المصباح كونه موضعاً موضعاً للاصطلاح والالف في اعراضها ان يكون مبتدأ
 ويكون الفاعل الذي يرفعها مرفوعاً فاعل واستغنى عن الخبر كما استغنى
 عنه في اقسام الزيدان لاستقلال الخبرين كلاماً واما حكمنا عليه بالاستثناء لانه
 اسم مجرد عن العمل واللفظ كما ان اقام مبتدأ لذلك فالوجه الذي يحكم على
 اقام بان مبتدأ بجريته في قوله صدمه في وجوب كونه مبتدأ وهذا
 امر على قياس كلامه لان ارتفاع الاسم الجرح عن كونه لولم يكن هذا بعينه
 مبتدأ كغيره كانه اقام الزيدان وما اقام الزيدان وكذلك جميع هذه الباب
 قد ثبت مثل ذلك في لغتهم واما وقع اسم الفعل ووقع المصدر لم يثبت ذلك
 الا على امر مقرر وما كان ثابتاً بحسب من غير تقدير اقول على ما ثبت لا يتغير
 فثبت ان هذا الوجه عربي من الاول **وقال** ايضا على اسم الاعمال
 والاصوات في الفصل قال في اعراب ما كان اسمها ان يكون مصدرها
 فيكون في موضع نصب على المصدر كقوله كان سقياً وسقياً وسقياً وسقياً وسقياً
 في افة تضييقاً وفي اية استجابة والمذهب الثاني ان يكون مبتدأ في الرفع
 مستدخراً لاستقلال الفاعل في قوله اقام الزيدان وما اقام الزيدان
 لان معناه ما معنى الفعل ولا بد لمن فاعل فاستقل المعنى باقياً من معني
 الفعل والفاعل كما استقل المعنى في قوله اقام الزيدان باخذه من معنى الفعل
 والفاعل والاول ضعيف وان كان اختياراً لكثير من المحققين ووجه ضعفه
 هو ان ادخل مصدره فلا يتصور ان يكون كالمصدر الذي قام مقام الفعل
 حتى صار للفعل نسباً نسباً او كالمصدر الذي يجوز ذكره فعل فعل فلا ينبغي
 ان يجري مجرى ما يجوز ذكر الفعل معه الاختلاف في الحكم ان كان واذا وجبات

ع

يجل على المصدر ان لا يجوز ذكر الفعل معه فالاصل لا يجوز ان يرتفع
 به ظاهر الالف ان كان لوقلت سقياً زيد علم يجوز وقد ثبت في هذا
 الباب شتان زيد وعرفنا ان يرتفع به الظاهر على ما انه ليس بمنزلة
 منزه المصدر ما ذكرناه من ان مثل ذلك في اصله لا يجوز انما استغنى في
 اصله فالرفع اجري بالرفع فثبت ان الوجه ما ذكرناه من الوجه الثاني
 وانما استغنى ان يرتفع الظاهر بالمصدر الثاني ان يرتفع افعاله لانها انما
 حذفت افعاله لكن في ما منسوب الى فاعله لان حذفت العلم بها وفعالها
 فالتي وجب حذفها هو الموصوف فاعلها كما لا يجوز ذكر فعلها بالغير
 ذكر فاعلها في **الظروف** **وقال** ايضا على قوله في الفصل
 وقد استقصوا زيد قائم لانه يلزم منه تغيير خبر الجملة الاسمية على
 الاسم الى الفعل من غير فائدة الا ترى ان كان اذا قلت ازيد قائم ففهم منه
 ما يفهم من قوله ازيد قائم وليس كذلك زيد قائم من غير ان كان هذا
 التغيير لغير فائدة للفعل ولا يفيد الخبر ان كان اسماً فلا يلزم من حذفه
 تغيير الخبر ان كان اسماً الفرض يستقيم منه تغيير الفرض مستقيم فان
 قيل فقد قالوا ان زيد قائم ولم يستفهمه فالجواب ان ذلك غير
 لان لا المذهب المحمول عليه ان اذا لاقى خبرها الى الفعل فزيد قائم ليس
 بمتدأ ويقوم بمفسر للفعل المحذوف حتى لو جعل موضعاً لم يجر فلا
 يدور على هذه القاعدة اصلاً لانه واجب ان يكون فعلاً واجب ان يكون
 الاسم قبله فاعلاً لا موصوباً وهو واقعاً في الفعل وتفسير المحذوف
 بفعل بعد الاسم فان قيل فقد قيل ان زيداً بعداً وامتداده خبر
 فكيف استقيم ذلك على هذا المذهب لم يستقيم ان زيد قائم قلت لا المتدور

توجيه المذهب الرومي ثم تقول على تقدير ان لم ان المعقوبين من وجهين
احدهما ان الفعل المنع انما هو من المعقوبين فان وقع موقعه
لغيره ومثابته له والذي يوجب ذلك هو ان المعقوبين موضع ضاربا
ولا يفرقون جاء زيد جنب الراجح فربما اضيق لشعره بالحق فلا يفرق من
وقع المنع موقع الاسم لمثابته له ووقع المنع مع بعده عنه والوجه
الثاني ان يقع لانه لا يلزم الاستقبال صريحا وقام في اذ زيد قام صريح
في المعنى ولذلك لا يلزم اذ زيد سبقه فلا يلزم من امتناع وقوع ما يدل
على اذ لم يعلما في الراجح وقوعه لانه لا يلزم على ما دل على الاول **وقال**
ايضا ما يعلما في قول الشاعر في الفصل **بينا نحن نرفقه انا معاقل**
وقضيه وزاد راع **بين ههنا الطرف الذي يقضي ان يكون المشرب**
هو اليه متعدها مخفوضا بالاضافة اليه كقولهم **المالك بين زيد وعروجه**
بين الظهور والمخبر **بما السبب** ذلك لانهم لما قصدوا اليه سببا الى اوقاف
نسبه من هذا الاوقات وعروجه لم يرفق من الكلام وهو اقره فامن
الكلام وهو الالف وذكره الجليل في المقصود نسبة بين الى اوقات
نسبتا فوجب محاية الجلي على ما هو عليه في بيان زيد قائم فقالوا **بينا**
عن مكان كذا وهو منسوب على الطرف وهو لما يذكر من الجمل التي يقع
نسبتا فيه كقولك **بينا نحن مكان كذا** طبع علينا فان وعنه باعتبار
اقراره واصله طبع علينا في الوقت الذي يتخلل فيه وقوع هذه كسبة
ومن ثم لم يستفصح الاصحى دخول اذ واذا مع فعل ما فيه من بقاء
الظرفين من غير عمل ظاهر يدل على انك اذ ادخلت اذ صاريتا كانا
بدل من بينا ومنعت ان يعمل طبع فاعلم ان هذا من غير عمل

استمر

يستقل كلاما وجهه دخول اذ ان يكون ظرفا على ما في الفاعلية مثل اذ ان
تكونه من حيث فاذ ان زيد بالباب اي فاجابته اي وجهه في اي انشا
فيكون بيا ايضا وهو لا يملك اي فاجابته طلق فلان في الوقت الذي بين
الطرفين المذكورين على انهم لان فيه زيادة فاعلم على صحتها ومعلوم ان
حدهما الجري واقعد باعتبار زيادة التقدير وانك لم يستفصحه الاصحى
ويقوي اثباته ان الحكم قاصدا الى المقابلة وهي معنى مقصود وان كان
معنى مقصودا وجب الايمان بما دل عليه وهو اذ واذا وجب جزمها الفعل
لأن اذ المقابلة وجب جزمها فعلها فخرج اثباته بذلك من التقدير الحسن
من الخراف والوجه ان الوجهين سابقا لانه ثبت في قوله في قوله من قصد
الي اثبات الفعل فقد كان الوقت من غير عرض للمقابلة من غير قصد
الي معنى المقابلة بالتحسين عنها اثباتا فلا وجه اذ الترجيح لمدل لا من على
الاضلالا معنيين صريحا بقصد ان يثبتا بقوله من حيث وزيد بالباب
ومضيت فاذ ان زيد بالباب ولا شك لان البيت الذي نشده الاصحى
على حنظله ولا دليل ان اثباتا الوجه الاثباتا معنيين في ذلك على
الترجيح ومتعلق وقضيه نصب على الحال من الضمير في **لانا في الكلمات**
وقال ايضا ما يعلما في قول الشاعر في الفصل **كم نالهم منهم فضلا على نعم**
اذ لا كان من الاقتران اجل قال بيت برهان الضمير كم مبتدأ والضمير خبره
وفي نالهم ضمير فاعل ما يدل على كونه على من حاله في اذ لا كان ظرف
زمان مضاف الى الجمل من الفعل والمضارع ليعمل منسوب باكد ومن
الاقتراض فصول له يدل فيه اجتمعتي كلامي من برهان قال الشيخ لا يصح
ان يكون محولا لاجتمعتي المعنى اذ الاجتمعتي لم يكن من اجل اذ فافهم

بالمعنى وانما يقع مثل ذلك لو كان قصدا في شيء يصح ان يكون محلا لثبوت ذلك
ثم ينبغي تحصيله كقولك ما جرتك طيفا في بركه فان الجمل قد يكون طيفا في
البرق في الجمل المتريد بعله الطبع ولذلك لا يلزم منه ففي الجمل المتريد ذلك لانه
لم يتحقق له لم يقدحهم منه اثباتا جمل المتريد كونه عند من يقول ما منهم ما لو
قالا كلفته كلفته لثبوت الضمير على كونه فلا يستقيم ان يكون تعليلا لكلفته فانه لا
يصح ان يكون الضمير تعليلا للضمير وانما العمل به في التعليل في انشائي التعليل
من اجل عرض الضمير وسرده كونه هو ان اذ يتعلق الفعل بشي فلا بد ان
يعمل شيئا في نفسه ثم يتعلق الضمير واذا يتعلق الضمير بالشيء المتبدي بها
تعلق ولا يتحقق مطلقا اذ لم يبق الا مقتدا ومن اجل ذلك استمع فاعلم من
الاقتراض اجتمعتي ايضا تعلقه باكد اذ لا يصح تعلقه بقرينة الاجتمعتي
بالاقتراض لان المعنى لان المعنى انتفت مقارنتا للاجتمعتي من اجل ان المعنى
الانزاع انك لو قلت لمن قال انتفت مقارنتا للاجتمعتي اسبب ذلك ليعلم ان
يقول سببه الاقتراض لو قلت لمن قال ما سبب مقارنتا للاجتمعتي او ما سبب
الاجتمعتي وقال سبب الاقتراض كان فاعلم ما يوجب انه تعليل للمعنى غير مستقيم
ان يكون تعليلا للاجتمعتي او كاد **في المعنى** وقال ايضا ما يعلما في قول الشاعر
المفصل فاستعمل هذا الاصل محاولا يقول فاستعمل الاصل وهذا معالان
مقصوده ان الاصل من مطلق وهو قوله فاعلم ما كان ظهورا للترسين
هو الاصل عند خصه بالانكشاف بالاشارة بخلاف الاصل الموقوف عند ظهوره
قال فاستعمل هذا المعنى في ظهور الاصل طهرا **في المخرج** وقال
ايضا ما يعلما في قول الشاعر في الفصل وهو **عبرنا الشغل والسود والعدة**

الهم

الهم محطوطه الاعلم معناه ان الفعل الجلي والشود العظيم قد ثبت
عنهم وانقص عنهم وجعل له اجمالا رحطت عنهم على سبيل الاستعارة والهم
متعلق بمحطوطه لا يتحقق معني ولصلته وموضع نسبته **في المعنى**
والوقت وقال ايضا ما يعلما في قول الشاعر في الفصل **فلا منته ودقت**
ودقا ولا ان من انقل انما قال **المتغير في** ودقا او يقال راجع الى غير الزنة
والا ان المذكورين ولا يستقيم ان يعود الي المذكورين لان المعنى فلا منته
ودقت ودقا هو قائل ودقا هو راجع الى المعنى المصداق عليه ليس
منته تدقا وقائل ودقا هو فاعلم ان لا تدقا ودقا نفسا فلا يستقيم
ان يقصد الي ان شئ عنه فعل ما الله وان لم يقدر جزمه كان اخذ ما نصير
المعنى انه ليس منته تدقا ودقا نفسا وهو فاعلم ان الامر على خلافه لان تدقا
منته ودقا نفسا فوجب ان يكون المتغير فلا منته ودقا وقائل ودقا
هذه المنته المندفعة كما يقول زيد لا يفرج رجل منته ولا عالم يعلم حله فضرته
وعلمه ليس راجعا الى رجل وعلمه فاعلم المعنى على حسب ما تقدم ولما يرجع الي
زيد فذلك هنا **في المصدر** وقال ايضا ما يعلما في قول الشاعر في الفصل
وهو **اقابل حتى لا ارجي لي مقادلا** وانما هو انهم الذين من الكروب
قال كل فعل زاد على ثلاثه فاعلم ان مقصود اسم الزمان والمكان والمصدر
يكون على لفظ واحد كقولك لخرجت فهو مخرج ولم يثبت في يوم كذا لم يثبت
مخرج حسن وهذا المكان مخرج حسن ولم يثبت مخرج مخرج اخر لاجل ان
واخر مخرج مخرج صريحا اي مخرج صريحا فاعلم ان البيت نصب مقادلا لا مقادلا
باعتباري قال او يقال في الاصل مصدر لانك تقول فالتدقا لا يقال الا بصريحا
ولم يثبت في قوله وانما هو ان يكون معناه اسرع الى المخرج عند المخرج

منه ويجوز ان يكون معناه وتضمن من الحال التي لا تقتض من الجارية في
اسم الفاعل وقال ايضا علي قول الشاعر في الفصل
 " اذا الحرب لبسا اليها اجلها " وليس يوافق المثلث اعقلا
 موضع استعماله في قوله جلالة فان منسوب لقوله لبسا فان اردت عليه ما ذكر
 سيويه من قوله ولجرو اسم الفاعل اذا اردوا ان يبالغوا في الامر فجزا اذا
 كان على بناء فاعل ومعنى البيت انه يصف هذا المذكور بالسياسة والمبارزة
 الي الحرب والجل بالضم واحد جلال والرواب جميع الجلال لجله كان جميع الجمع
 والمادة هنا السورع او ما يقوم مقامها في بعض نفس الملاح والمثاقف
 جميع خالفوهي صوم من اعداء الجبار والمثاقف ايضا في قوله تعالى رزوايان
 يكونوا مع الثوالب ايضا في قوله تعالى بان يكونوا مع الثوالب النساء اما ان
 اخا الحرب فهو من ضمن علي المذبح وليا سبيل منه بدل كل من كل ولا يقيم
 ان يكون اعقلا لا لان يورثي الحيوان يكون المثلث المعنى مقيد للمثاقف على
 الاطلاق فيضعف المعنى للمادة لان العنصر ففي هذه الدنيا مطلقا لا تقربا
 في حال دون حال وانست اذا اخذت ما عاقلا جعلته نفاها في حال دون حال
 ويعبر عن عقل وثاقه عقلا سببه العقل وهو البقاء في رجل الجبر ولشاع
 كثير قال ابن السكيت هوان فطرط الروح معي بصلته العرفيات
 وهو من معي قال نصف نافذة معنونه الذبح بخرشالم بكن عقلا في
 البيت ابن ليس بعلام للنساء ولا عقل من قلته المصنف وتكره الحرب
 فان ذلك يورثي الي العقل المذموم فيكون خيرا بعد خبر علي هذا **وقال**
 ايضا علي قول الزمخشري في مقصده " او القاسمة من ورق المحي
 تضم في غير الان على غير قياس التضم لان قياس التضم في مثل هذه ان

يخفف

يخفف الميم ويخفي الالف على حاله افسدوه من وجهين فانه كان كضعف
 من التضم على قياسه في غير الالف والوجه الاخر الذي على غير قياس التضم
 قبله الالف افسدوه افسدوه فكون الالف بالاء الاطلاق وكلامه **وقال**
 ايضا علي قوله في الفصل ثم زادواهم في قومهم اغفر ذنبهم غير
 اللغ في ان وجهان لمدحهم ان يكون في موضع المفعول والاشارة ان يكون في
 موضع المعنى ثم زادوا علي اقدم من الفصل والعلين تقدم ثم فتح ان
 علي معني لانهم على حصة كذا وكذا وللحصر وجهان لمدح التحليل على ما
 ذكر في الوجه الثاني والثاني ان يكون على الحانية ومعناه ثم زادوا وهو
 ضعيفا لان ليس موضع الحانية وقيل وستاق المفعول كاسامرة
 وعلى التيل رما لا الشفرة والمعنى انه يدع حولا المفعول بالثبته والجملة
 ثم انهم يزيرون على ذلك بالصفات المذكورة **وقال** ايضا علي قوله
 الشاعر في الفصل ستم هاهن ايدان الجزور فقام بعض العشيائ
 لا خور ولا قزم المستم ارتفاع في قصبة لا تقمع استواء السلاء فان كان
 فيها احد يذاب فبقوا القتي يصغرهم بالارتفاع اما في النسب لو انكم والاعداء
 او غيرهم وها هو من الستم المذكور وقوله هاهن ايدان الجزور جميع
 بهو ان على سبيل المبالغة اي بخبر وزادوا قوله فقام بعض العشيائ
 اي صامرون البطون يصغرهم بانهم لا يبارون الي العشب بل ينظرون
 من ياكلهم من صيف او غيرهم وقوله لا خور ولا قزم والخور المضعف
 يقال رجل خور ويخ خوراء من خور والجمع خور والمقزم بالضم يركب
 الدابة والمقزمه والمقزم قال الناس ويسقطنه يعني ولا ضعفه الا لارءال
 الناس وموضع الاستدراك من قوله هاهن ايدان فان اردت في قوله

وما ينبغي من ذلك ومع معني وكسر الجمل على الفتح المذموم ايدان منصوب به
 وستم خبر مبتدأ محذوف وما بعده اخبار واضاف قوله فقام بعض العشيائ
 مثل قوله تعالى بل الليل والنهار وباسراف الليل لعل الدار على سبيل الاستيع
في الصفة المشبهة وقال ايضا علي قول الشاعر في الفصل
 وتأخذ عنه بذي ناب عيش الحب الظفر ليراسنم **وقيل**
 فان تلكه البرق اوسى نملكه " يبيع الناس والشمم الركام يعني ان يملك
 هذا الرجل بذهب ضارب لك حكاية من الخير والسعة والشر ونأخذ
 بعنه في حال لا يرضي ثم شبهه بالذئب وجعل لها ظفرا مقلوبا لا
 سننم له كلمة مبالغة في رداء العيش الذي يكون فيه بعدد وقوله
 احب الظفر منصر على التثنية بالمفعول واجب تنقوض علامة تنقوض
 المحقق صفة الذئب او نصب الظفر كصوب الوجه في قوله مريت برجل
 حسن الوجه وهي لغة خصصت على التثنية بالمفعول ومنه من جعل نصب
 على التثنية ولا حاجة اليه لكونه معرفة والتثنية المنصوب انما يكون بالانكسار
 وقوله بعضهم انه تبيين وانما التي للتعريف لما كان الغرض اكد الالف واللام
 فترت المستنم عليه وقصدها الي التثنية مريت المستنم على اللام مع قصد
 التثنية كما جرت على جنم اللام في قوله الله لما مريت المستنم على الاتباع ضعيف
 ويكني في وضعه ضعفه شبهة بالحد لله فان ردي اذ لم تعد له الجبر
 مضنومة ولعلنا فان كان يجب على هؤلاء ان يجنبوا فاعلم المديب لا يترك
 خاتم حديد وخاتم المديب وخاتم حديد كالجو ناحت ظفر ولصبا للظفر
 واجبت ظفر فان حسن لبت الظفر لما ذكره حسن خاتم المديب ولا
 قابل به في **افعل التفضيل** وقال ايضا علي قوله في الفصل

ويهم

ومية لمن المتولين جيده وسالفة ولحسنه قد لا الضير في قوله
 ولحسنه يجوز ان يكون المتولين ويجوز ان يكون الجيد وهو المتولين اقوي
 في المعنى والجيد اقوي في اللفظ فاذا جعله على لمدحها تأتت الاشارة على
 ما هو الظاهر فاذا جعله من غير المتولين كان ظاهرا في المعنى اذ المعنى لمن
 المتولين جيدها ولحسن المتولين قد لا كان ظاهرا من حيث المعنى ضعيفا
 من حيث اللفظ اذ المعنى للمتولين اما ان يقتض الجيد فيها فيقال ولحسن
 او لم يلفظ التثنية فيها ولحسنها كما قال تعالى سيقع حكم وقال فباني
 الآ ربك تاذ بان جاء بلفظ التثنية والجمع على المعين المذكورين ووجه
 هو انه انما به على معني المذكور اذ كان في قوله **روية**
 كان في الجملة بعد قوله في المخطوط من سواد فباني كان في جملة تولى
 اليه وكقوله تعالى نسقكم ما في بطون في احد الاوجه واذا جعلت
 الضمير للجيد كان ظاهرا من حيث اللفظ لكونه مذكرا مفردا مثله ولم يقد
 ما يطابقه سواء الا انه لم ينعف من حيث المعنى اذ ضمير المتكسر مية
 احسن الجيد قد لا ولا شك ان هذا معني الاستيعم ان شرط افضل التفضيل
 ان يضاهي ما هو بحسنه وليست مية بعض الجياد ثم ولو قد جواز
 ضعفا ايضا اذ لا يحسن تميز من الجيد بالعدا احسن تميز من المرأة
 بالجيد ووجهه ان يجعل احسن الجيد كانه قلت وهو من جديد فعلى هذا
 يكون قد اضيف الي ما هو منه كقوله زيد ففضل رجل ثم يتركه بقوله لما يشبه
 وبين الملاية كما يصح تميز من الحسن بالضعف في قوله احسن لس شعر
 فكذلك يصح ان يقول جيدها احسن جيدها وهذا الاستدراك على ان افضل اذا
 احصى فجاز ان ياتي من غير امثال وان كان لمرت في ضعف في البيت من معان

على الوجه الاول لمدى الحسن المتقنين والاضحى لمدى لانها جاعلية وقد
 جاء مذكورين وعلى الوجه الثاني لا يستغنى الا الاول لان الثاني للبعد وهو مذكور
 فليس فيه استغناء على المقصود بخلاف الاول فانه لا اشكال في كونه **وقال**
 ايضا احلي على قول الشاعر في الفصل واصرب مثاب السوف القوانسا
وصدروا اكثر واسمي الحقيقة منهم **وقيل** فلم ارسل الي حيا مصيها
 ولا مثنا يوم المتقنين لراه ان اريد بالرؤية العلم حيا منصوب بها
 مفعول اول ومثل الي مفعول ثان وفوارسا مفعول اول ومثنا مفعول
 ثان وان اريد رؤية العين فيقول ان يكون حيا مصيها هو المفعول ومثل
 الي صفة قومت فانسب على الحال ويجوز ان يكون مثل الي هو المفعول وحيا
 مصيها ما عطف بيان لقوله مثل الي وما حال من الي كانه قال مثل الي مصيها
 واتي هي للتولية للصفة المعنوية كقولهم جاتي الرجل الذي تعلم رجلا صالحا
 وصحح الحال من المضاف اليه لانه هنا في معنى المفعول اي لم ارسل الي في حال
 كونهم معجبين والمضاف اليه اذا كان في معنى فاعل او مفعول في الحال كقولهم
 ويجوز ان يكون تميزا كقولهم عندي مثله تمل او قل او شبه ذلك كقولهم على
 الحق مثله انما في مثل الماهام لانت فنع نيتيها كتميزها استبها قال
 الله تعالى او عدل ذلك صيا ما وكما ذكر في ذلك فهو جاز في قولهم مثنا
 فوارسا ففوارسا مثل قوله مصيها ومثنا مثل قوله مثل الي وقوله اكروا
 حيي تبيين لما اراداه فجا تقدم فيجوز ان يتصيب بفعل مقبلا لاصغر لما تقدم
 للايفصال بين الصفة والموصوف بها هو لا اجنبيا اذا جعل التمييزا ويجوز
 ان يكون صفة لما تقدم كانه صفة واحدة اذا جعل الاعراب تمييزا كانه قال
 جاتي زيد وعمر العاقل وعالم وذلك ما يراه فاحسن وارجح منه حيا مصيها

واضرب

واضرب مناصفة لفوارسا والقوانسا منصوب بفعل مقبلا كانه سئل عما
 يشربون فقال يضرب القوانسا لان فعل الاصل في الظاهر وهو رفع اليد
 والمعني ان يضرب الي الذين صبرهم بانهم على قوة وشدة وكروحية واداء
 من اخذهم بالذوق دل ذلك على قوة الاخذين بخلاف اذا كانوا ضعفاء **في**
اسماء الزمان والمكان وقال ايضا ما لي على قول الشاعر في الفصل
 مغاربين همام على حني خنثها **وصدروا** واسمي الا في اثار وعلف ت
 يقول انها تتخففه مثل تخفف بن همام وقت اغارته لان كان حريا لا يهتم
 بلباس الحرب عند الاغارة هذا معناه وقد اخذ على سبويه هذا البيت
 مستشهدا به على ان مغارب اسم للزمان قليل التملك واسمي الاستخفاف خنثها
 كاغارة بن همام اي كتحقق اغارة بن همام فهو بالصدور فتقدير اسم الزمان
 او مكان ناء ذلك على المصواب وزاد في تقديره بان قال ان اسم الزمان والمكان
 لا يعمل بها وعلى هي خنثها متعلق بخلاف لا يصح ان يكون الامتداد لذلك
 واوردوه الزمخشرى على عنوانه سبويه ووجهه واسمي الاستخفاف في
 زمان كغاربين همام او مكان ككان ابن همام وهو نقل تقديره من الاول لان الاول
 تلك تقديره وما قبل التقدير في اولي واما متعلق على هي خنثها فان لم يصح
 تحليقه بخلاف متعلق بما دل عليه مغارب ذلك جاز بانفاق ولا بعد فيه
 فينصب مغارب على قول غير سبويه على المصدر لانه نعت للمصدر على حرف
 المتصافين المذكورين ويتصحب على التقدير الثاني على ان ظرف المكان او الزمان
 لانه صفة لظرفه على حرف المتصافين المذكورين والاستغناء استغنى لان
 المستغنى منه محذوف وهو خبر المبتدأ المحذوف ما وفي انار مستغنى عنه كقول
 ما نيل الا في الدار فيكون التقدير وما هي على حكم من الامكام الاعدا لكم **وقال**

ايضا على قول الشاعر في المفضل **محمّد بن الحارث** والنوع
وصاليات للصلاصلي **قيل** ان شجاعة طلل عاصي **وقد** يرى
من غيره الكسبي **يجوز** ان يكون مصدر في الاصل وصفه كما وصف
بغيره من المصادر ويجوز ان يكون على حرف مضاف اي ذو لحن ضام
والجامل فاعل في المعنى اضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون اسم مكان اضيف
الي الجامل المتخصص كما يضاف مكان الى زيد فيكون على هذا لا من طلل
بل كل من كل لان اسم المكان لا يوصف بها وهو الاول صفة والنوع عطف
من طلل كما قيل **شجاعة طلل** وشجاعة نوي لا يجوز ان يكون عطفا
على الجامل وان قلنا انه فاعل في المعنى ان النوع لا يوصف بالامر عظام ولا
على محرمه اذا عمل صفة لانه ليس بصفة وصاليات عطف على طلل وصلي
صفة لصاليات كما تقول جاني عالم عاقب فصفة لصفة لا اعتبارا لموصوف
في القسم الثاني في الافعال وقال ايضا على قول الشاعر في المفضل
فقلت لا لا تفك عنك انما عاودت سلكا ووليت فعدنا اما انصبنا
اجنحنا ولا نكف وجعل الموت غاية له والعذبة سبب عنه لان المعنى ان نوت
فنعذبه وهو ظاهر في تسلية صاحبه عن بكائه ولما اخرج فانه لغيره محض
احدا لا من لا ينفك عن امرها وهو محاولة الذكاة او الموت اما على سبيل اللقطة
فانه لا ينفك عن امرها لا ينفك للوجه عن ان يكون مفعولا واسا كما لا يلزم
تقديره لان المعنى انه قد ثبت عنه **وجعل** ان لا ينفك عن امره في الامر
واما على معنى الاخبار بان يكون املا هذا فاما على هذا فيكون في
حصول كل واحد منهما في كذا ان تقدم الى الموت لا في حصول كل واحد منهما بعده
فان ذلك معلوم من ضرورة الوجود فلا حاجة الى التكاليف في الجواب وتقدم

وقد

وقال ايضا على قول الشاعر في المفضل ولا يستقيم المولى وتبلغ افاة
اوردها استشفار على الختم في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وكفوا الحق
بجهنم ان يكون تكفوا منصوبا بوزنه اورد البيت على الختم فيكون منه على
كلها عن النظم والاذي ولا يستقيم النصب في البيت لانه لو كان منصوبا لكان
منها على على سبيل المجعول ولا يفي عن الخلق بالواد الا ان امين متقاربين اما
ما هو اعلم في المعنى فلا يصح ان يفي عن الخلق لان النظم اذية وقوله وتبلغ
اذا انه مثله غاية ما ثم ان الاذية عامة لا بالاعتدال والمفضل والنظم خاص وليس
الحداد الاطلاق الاذية باهية فكلما ذكرنا للفظ من غير فائدة فكانه قال
لا تود المولى لا تود المولى وليس كذلك الا ان حيث ما زعم النصب والجنم اما
الجنم فعلى ان يكون كل واحد منهما منها عنه واما النصب فعلى ان لا يجوز ان
هذين **وقال** ايضا على قول في المفضل في بيت كعب الغنوي وهو
قوله **وما انما للشئ الذي ليس نافي** وخشب من صاحبي يدور **وقد**
الواو في وخشب ليست واو الجمع وانما هي واو العطف وذكرها وان لم
يكن باهرا لموافقة الواو الجمع في وجهي الرفع والنصب وكذلك فعل في
القاء ووجه النصب انه معلق على قوله الشئ فلا بد من تقديره اسما
ليصح عطفه على الاسم ولا يقدح في الا بحرف المصدر الذي هو ما او كي
او ان يطل ان يكون في لفساد المعنى لان كي التحليل وانما الاول سبب
للتأني وجعل بالحق وطل ان يكون ما ان ليس له اعل فلا يكون في اللفظ
استعاريا المقصود فوجب ان يكون ان مثل قوله تعالى وما كان لبيد ان
يكلم الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل فتقوله او يرسل معطوف على
وحيا اذا المعنى الاوحيا او ارسله الا ولا يستقيم عطف على ان يكلم لفساد المعنى

اذ لم يرد في الي ان يكون وما كان كذلك ان كان له ان يرسل رسولا وهو فاسد ولا يستقيم
 ان يكون ويخصه على المنصب معطوف على ما في في قوله ليس تأتي ويخصه على كل
 ما تاتي في وصفه في الامر معنوي وهو انه يصير المعنى لا يتغير ولا يعطى معناه
 وليس المعنوي لذلك بل المعنوي في المنهج والصفات الغضبية للمصاحب في نفسه
 المتكلم عنه فوجب ان يكون معطوفا على الشيء فيكون تقديره قلنا للشيء والغضب
 صاحبه يقول لانه يحتاج في استقامته الى عطف مضاف لان غضب صاحبه
 ليس بقول حتى يصح تعقل القول به فيكون التقدير وليس غضب صاحبه
 بقول والرفع له وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الجملة التي هي ليس تأتي
 دخل في حكم الصلة ولذلك اخرج فيه الى مضمون وجود الموصول وهو الذي
 منه والرفع اقوي **وقال** ايضا امليا على قول الشاعر في المفضل وهو
 دعني فاذ حب جانبا يوما واكفك جانبا يجوز ان يكون المعنى انك لا تقهر
 فاذ حب الي جهة فاكفك جانبا يحتاج الى كفاية بغير فوذ جانبا ويجوز ان
 يكون دعني يوما واكفك جانبا يوما اي اذا انقضت لنفسك يوما كفتك
 جهة عن جانبا يوما الغرض موضع الاستشهاد والاحكام **هذا الافعال**
الناقصة وقال ايضا امليا على قوله في المفضل على قول الشاعر
 ومن فعلاني اني حسن القري اذا التلية المشبهة انصحي جليها
 اذا احسن اطرف في معنى الشرط والالية المشبهة بصفة محبة بين لهما
 من هذا منسوبين وهو ان يرفع بفعل تقديره عليه ما بعده تقديره كتميد
 اذا التما انشقت تقديره اذا انشقت السماء لاقتحاما فترامن معنى الشرط
 للفعل وتقديره في البيت اذا انصحي جليها لالية المشبهة واذا التويت اللية التما
 ثم فسر الملازمة بقوله انصحي جليها كقولك اذ زيدنا الحق خلاصة فاكفك كانك

قز

قلت اذ لا يست زيدنا ثم فسر الملازمة بلازمة خاصة وهو كقولك لغيت
 علامة والوجه الثاني قول الاخفش ان يكون مبتدأ ما بعده من الفعل خبره
 والذين والفعل خبرا بنسب الى انصحا اذا الشرط كما انمو في خبر ان
 الواقعة بعد او الفعل لما تقتضيه لومن ذلك وعليه حمل قوله اذا السماء انشقت
 وكلا القولين سابق فالاولي يجوز ان يترجم لانه ما والى الذي يدل على مجزئ
 الامرين الاطلاق في جواز الرفع في قوله اذا انمو مني بلا لا بلغرته
 ولو كان تقدير الفعل وجب ان يكون الرفع محال اذ التقدير حينئذ ان بلغرته
 فيعين المنصب واما العامل في انصحي على الخلاف في ان العامل في اذا فعلها
 او جوابها فان كان جوابا فتقديره حسن قري يد له على قوله حسن القري
 وجواب الشرط في اذا تقدم ما يد عليه كقولك انك ان تاتي ولن كان
 شرطها فواضح ويجوز ان تقدم على فعله لانه الشرطية كما في قوله تعالى
 والليل اذا بعثني والليل اذا سمعي واسماه ويكون العامل في انصحي القري
 كانه قال حين قري في زمن انصحا جليها لليل المشبهة **ومن افعال**
المع قال ايضا امليا على قوله في المفضل ولا ان كان لا ينفصل الفاعل عن
 المخصوص عن نعم وينفصل في حينها ذكره علة في الفرق بين تميز فاعل
 نعم اذا ضم وبين تميز فاعل حينها في جواز ضم القيد في نصب وانما
 في نعم بريدانه لوجاز ضمها التميز في نعم عند الامتار لا تاتي الى وقوع اللين
 بين فاعله ومخصوصه في كثير من الموصوفين مخرج الصور لانك لو قلت
 نعم زيد علم انه ليس بفاعل اذ الفاعل في باب نعم لا يكون عالما انك اذا
 قلت حينئذ علم انه ليس بمخصوص اذ المخصوص في باب يجب لا يكون اسم
 الاشارة الى وجوده بعد نصب وانما انما الرفع اللين في مثل قولك نعم ظلم

الرجل وينبغيه لا ذلك إذ يجوز أن حرف التمييز لظان أن يظن حين قلت
نعم غلام الرجل أن يكون التقدير نعم رجلا أو نعم غلاما أو ما أسبقه ويكون قد
اضمرت وصحفت التمييز وإن يكون لا أصنافه تكون الأمرين سائعين فيبقى
غلام الرجل عنده جائزا أن يقدر على اللفظ قد يراد أن الاصناف في نعم وجائز أن
يقدر نعم رجلا على تقدير لا أصنافه فادع بما التمييز في نعم إلى وقوع اللبس بين
المختصين وبين الفاعل في قوله نعم غلام الرجل بخلاف قوله حين زيد
فإنه لما تعين أن فاعل المفعول تعين أن يكون زيد هو المختص فلم يودع في
التمييز فيه إلى اللبس الذي ذكرناه في نعم ولم ير صوابا لكتابنا أن اللبس
يقع في مثل قوله نعم رجلا إذا حذف التمييز بين الفاعل والمختص وما
تحقق من أن فاعل باب نعم لا يكون علما فلا ينبغي أن يجعل عليه وجوب أن يحمل
على ما ذكرناه **وقال** أيضا على قول الباء في الفصل
فقلت اختاروا عنيكم براجها . وجب بها مقولة حين تفتل ٦
ستع في هذا البيت يبين الأصل الذي كانت عليه حبت قبل اتصالها بهذا
واينما لها كالأفعال ومقتولا بنفسها في الحال من التمييز بها ويجوز أن جعل
زيدت فيه إلى أعلى غير قياس كقول تعالى وكفى بالله شهيدا ومعناه
واضح وقد بين موضع الاستدراك منه **وقال** أيضا على قول يثا
في الفصل إذا تخارزيت وما بين من خزر . ثم كسرت العين من غير
تخارز الرجل إذا صيغ جفته لحدثة النظر كقولك تعامى وتجاهل
والتخارز صيغ العين وصيغها ورجل آخر بين الخزر ويقال هو أن يكون
الإنسان كانه ينظر بوجهه موضع الاستدراك منه ظاهرا وهو أن يقال
يأتي ليس يمكن المفاعل أنه في حال ليس فيها كما قال تجاهلت وتخارزت يعني

أن حرف الحال ليست ثابتة له في القسم الثالث في الحروف وقال
أيضا على ما على أول قسم الحرف من الفصل الحرف مادل على معنى في غيره ومعنى
ذلك أن وضعه لمعناه مشروط بذكر متعلق بخلاف الاسم والفعل فإنه لا
يشترط فيه ذكره باعتبار رادها فإن ذكر متعلق فلا يشترط ذلك قال ومن
ثم لم ينقل يعني من أجل أن وضعه مشروط بذكر المتعلق لم يكن بغيره من
ذكر متعلق معه وهو ما اسم ولما فعل فلا ينفك أن حرف من متعلق ما
اسم وما فعل ثم قال لا في مواضع خصصه حذفها الفعل واقتصر على
الحرف فقوله حذف هذا الفعل بوجهه إذ ذلك إنما أحيا في موضع كان للمتعلق فعلا
خاصة وليس لا سر ذلك بل جاءت مواضع حذف هذا الفعل ومواقع حذف
فيها الاسم على أن عين ما مثل به في حذف الفعل بحرف يسئل في حذف الاسم
فإنه إذا قلت نعم فإن كان قصد بقا القول قام زيد فقد حذف في الفعل
وإن كان قصد بقا القول من زيد قام فقد حذف فيه الاسم وكذلك يعني كما
مثل به فجعل الحروف فعلا فحذف ليس يستقيم لما ذكرته وقوله وأنه يعني
به أن الذي للتصديق في مثل قوله ولقدن شيب قد عالاك وقد
كبرت فقلت إنه . فحينئذ نعلم والها في أنه ما أسكت على أنها
قليلة في الاستعمال مع احتمال أن يكون في البيت أن الموكفة ويكون لها
اسمها ويكون الخبر محذوفا أي أنه كذلك لأن ما تقدم يدل عليه من قوله
ولقدن شيب قد عالاك وقد كبرت فقلت أنه كذلك أي أن لا ير
كذلك ثم أخذ بصنف المقيم كما صنف الاسم والفعل فقال ومن أصناف
الحرف معرفة الأصناف ثم أخذ في بيانها من حيث الجملة فقال وهو أن
تقتضي بدعاني الأفعال إلى الأسماء أي تصل من دعاني الأفعال أو لمعروف

معناها اليها بعد ما من الالفاظ وما كانت هذه الحروف لهذا المعنى لم يكن بد
 من فعل او ما هو في معنى فعل اوصل معناه اليها بعد ما قد ذكرنا احتكامنا الى
 متعلق فانه اقل التوريث لم يتعلق هذا الحرف او ما العامل فيه فانما معنى ما
 الذي اوصل هذا الحرف معناه في عبارات معنى واحد من ثم استلحق
 المظهر في متعلق من حيث كان متعلقا من الجبر وكذلك كل اسم مقدر بحرف
 الجبر فانه لا بد له من ذلك لما ذكرناه ثم قال وفي فوضي في ذلك اعني سواء في
 المعنى فان اختلفت بما وجبوا الاضمار يعني انما وان اختلفت فانما اعتدلت
 من وجه آخر يعني هذا الامر الذي لم يسم له اسم قال وفي على ذلك انما ضرب
 لانهم للمعنى وضرب كان اسما حرفا وضرب كان فعلا حرفا وجعلوا لا يستعمل
 الا حرفا مثل من فانما اذا امرت من مات مذهب قلت من ويثلم قولنا في فانك
 اذا امرت المنة المخاطبة من وفي فني قلت في واللام في قوله لم يبداء الامر
 من ولي على قلت له وكذلك غيره فاحتمل على القسم فذلك في كون ما شئ يكون
 فعلا حرفا والجواب انهم لم يريد اعتبار معنى ما فقط وانما ارادوا
 صورها ومعانيها الاصلية لا التعيين عندا وخلافا استعمال حرفين في المعنى
 الاصلية استعمالها فظنوا ان التعيين ان قوله هذا زيدا وخلافا استعمالها
 فظنوا ان استعمالها في المعنى الاصلية استعمالها حرفين في قوله هذا زيدا وخلافا
 زيدا وكذلك ما شئ فان قيل فان اراد ذلك فقوله ان عن علي ما يكون حرفا
 واسما لا غير ليس مستقيم لان معنى ان يكون فعلا ان يقال هذا زيدا وهو فعل ما
 فان اراد ذلك وجب ان يكون علي ما قسم براسه واما من القسم الثالث والثاني
 جميعا فعمل الثاني دون الثالث تحكيم فالحل ان علي المستعملة
 حرفا واسما وان وافقت هذه في المعنى الاصلية ليست موافقة في اللفظ الذي

ان

وهو جهة في ما يجوز فيه ثبوت الواو واستقاطها فكيف يستقيم سياتي امر
 ما هو واجب الثبوت وانما التي به علم لما لا بد في الثبوت ولم يعتبر الامر
 الاخر **وقال** ايضا مليا على الفصل في قسم المتركبة الجبارة سادنا
 ذكره مع ما ليس بشاذا يعلم انهم قد فعلوا هذا الفعل فان البقية والتركبة
 كما ذكرنا الجبارة ليس كذلك اذ يقال جيب الخراج ويدوم ايضا ساد
 لانه اما ان يكون اصله فعل وفعل وعلى كلا التقديرين فهو خارج عن القياس
 اما حوزة عن القياس على الوجه الاول فقياسه ان يجري مجرى ظرفي يقال
 هذا زيد وما وليت بديا ومرت بيدي علي الثاني ان قياسه ان يجري مجرى
 عطف يقال اخيه كقيل فيه في الاعمال كل الحق من عن القياس على التقديرين
 جميعا **وقال** ايضا مليا على قوله الشاعر في الفصل في قسم المتركبة
 وقد علمت عري مليكة انني انا الذي معدت عليه وعاديا **ما**
 يجوز ان يكون معديا حاله مقيد اما من الذي واما من النسبة بالذي والعامل
 فيه بالنسبة كان التقدير انا مائل للثبوت في حال كون علي هذه الصفات او في
 حال كونه في هذه الصفات فالتقدير تارة النسبة وتارة للثبوت ويجوز ان
 يكون حالا مؤكدا على معني انه نفس الذي مبالغة ثم اكده ذلك بهذه
 الحال التي هي تقرير لانه في المعنى كقولك انا احاتم جوادا وانما فلان بطلا
 سبحانه وموضع الاستمرار في قوله معديا واصله معدو وفعل به ما فعل
 يعتنى وعتى وعاديا من باب غازية ونحوه قلب الواو ياء لا تنكسر
 ما قبلها واما ما فعل يعتنى وعتى جميعا عاتى وعاتى فاستقلوا الواو المتطرفة
 المعنوية ولم يعتد بالسكان بينها لانه هو آتى فلم يعتد به فكانها منطرفة
 قبلها ضمة فقلبا الضمة كسرة فان قلبت الواو ياء واندر علم بالصواب
 منت الالمالي المعزقة على المفصل
 وبالله التوفيق

٣



